

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة"

الدكتور

محمد يحيى أحمد عطية

أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية الشريعة والقانون (دمنهور)
جامعة الأزهر (المعار حالياً) إلى كلية الإمام مالك للشريعة والقانون
(حكومة دبي) بدولة الإمارات العربية المتحدة

محل التنفيذ الافتراضي

البيتكوين ((نموذجاً))

"دراسة وصفية تحليلية مقارنة"

محمد يحي أحمد عطية

قسم القانون الخاص، مرافعات مدنية وتجارية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر،
دمنهور، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: mohamad.atya35@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

إن ظهور العملات الافتراضية ((البيتكوين وأخواتها)) في عالمنا المعاصر وانتشارها
قد أثار العديد من المشكلات ومن بينها بطبيعة الحال مشكلات قانونية بوصفها ظاهرة
فرضت نفسها في عالم التجارة الالكترونية والعقود ذاتية التنفيذ.

وقد تمثلت إشكالية الدراسة؛ في حداثة هذا النوع من العملات الرقمية المشفرة وعدم
وجود مظلة تشريعية لها. ولذا كان هدف الدراسة؛ هو الوقوف على طبيعتها القانونية
ومعرفة المتطلبات الأساسية اللازمة للاعتماد بها كقيمة مالية افتراضية تصلح أن تكون
محلا للتنفيذ الجبري عليها اقتضاء لحقوق الدائنين من المتعاملين بها في هذا العالم
الافتراضي العابر للحدود.

منهجية الدراسة: وقد اعتمدت منهجا وصفيا تحليليا مقارنا ليتناسب مع دراسة
الموضوع من كافة جوانبه، ووصف المسألة بشكل دقيق يعكس واقعها في ضوء مواقف
الدول والتشريعات المختلفة من مسألة ماليتها والاعتراف بها وبالتالي تقرير مدى
اعتبارها محلا صالحا للتنفيذ عليه من عدمه.

وتوصلت الدراسة في نهاية المطاف؛ إلى تقرير أن هذه العملات أصبحت واقعا لا
يمكن إنكاره، رغم المحاذير المحيطة بها، إذ يتعين مواجهتها تشريعا بما يحد من

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجا)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٣٠)

أخطارها ويجعلها صالحة للوفاء بالالتزامات التي تتم بها وتقرير صلاحيتها للتنفيذ عليها، لاسيما في ظل ما أسفرت عنه جائزة كوفيد ١٩ من تحديات للعالم أجمع أظهرت حاجته الماسة إلى التحول نحو العملات والمعاملات الذكية .

الكلمات المفتاحية: محل، التنفيذ، الافتراضي، البيتكوين، العملات الرقمية.

Default Implementation Place

Bitcoin (example)

" comparative descriptive comparison study"

Mohamed Yahya Ahmed Attia

Private Law Department, Civil and Commercial Pleadings, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Damanhur, Arab Republic of Egypt.

E-mail: mohamad.atya35@azhar.edu.eg

Abstract:

The emergence and spread of virtual currencies ((Bitcoin and its sisters)) in our contemporary world have raised many problems, including of course the legal problems as a phenomenon that imposed itself in the world of e-commerce and self-executing contracts.

The study problem was in the novelty of this type of cryptocurrency and the lack of a legislative umbrella for it. Therefore, the aim of the study was; It is to determine its legal nature and know the basic requirements necessary for its recognition as a hypothetical financial value that can be the subject of compulsory implementation to fulfill the rights of creditors who deal with it in this virtual world that crosses borders. .

Study Methodology: It adopted the descriptive, analytical, and comparative approach in line with the study of the subject in all its aspects and describing the subject in an accurate manner that reflects its reality considering the positions of countries and different legislation on the subject. financial recognition and recognition, and thus determining the extent to which it is considered a valid place to enforce it or not.

Finally, the study found; Reporting that these currencies have become an undeniable fact, despite the warnings surrounding them, as they must

(٣٢)

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة"

be confronted legislatively in a way that limits their risks and makes them valid to fulfill the pledged obligations and determine their validity for implementation, especially considering the challenges resulting from the Covid-19 pandemic for the whole world, which showed its need Urgent shift towards currencies and smart transactions.

keywords : Shop, Execution, Virtual, Bitcoin, Cryptocurrency.

المقدمة

مما لا ريب فيه أن التقدم التكنولوجي هو أحد أهم سمات عصرنا الحديث، حيث فرض أنماطاً مبتكرة من التعاملات، وطال أثره آليات التعامل نفسها، فصار هناك عالم افتراضي موازي للعالم المادي الملموس، وتبعاً لذلك ظهرت وسائط حديثة للتعامل، كشكل من أشكال التطبيقات على التقدم التكنولوجي، وعلى الصعيد التجاري قد تأثر أيضاً شأنه شأن سائر المجالات الأخرى بالتقدم التكنولوجي الذي نشهده ونعيشه منذ سنواتٍ فظهرت لنا التجارة الإلكترونية والتي أصبح العائد منها أعلى من الشكل التقليدي للتجارة، نظراً لتخطيها لكافة الحدود المكانية والزمانية وهو ما ميزها عن نظيرتها التقليدية، وظهرت شركاتٍ عظيمة في هذا المجال كأمازون، وتستمر التجارة الإلكترونية في التطور والانتشار في كافة دول العالم وأصبح هناك حاجة ماسة لتغيير طريقة الدفع المعتادة، وكذلك فقد تأثر الصعيد المالي أيضاً بالتقدم التكنولوجي، حيث شهد العديد من التطورات منذ عام ٢٠٠٨، من خلال ما يسمى بالتكنولوجيا المالية، كان أهمها الأصول المشفرة Crypto Assets.

حيث ظهرت على ساحة المعاملات المالية منذ ما يقرب من إحدى عشرة سنة العملة الافتراضية الأولى في التاريخ، كمنافسٍ افتراضيٍّ للعملة التقليدية، متخذةً نفس خصائصها، معتمدةً في تعدينها على وسائل تقنية متطورة، كما تم التحكم في تشفيرها وحظر الاستعمال المزدوج لوحدها من خلال تقنية تشفيرية تسمى البلوك تشاين.

ولقد رتب انعدام المظلة القانونية التي تحكم تلك العملات الافتراضية تحدياتٍ قانونية، نظرية وإجرائية، تتمثل في مسألة قبول تلك العملات، وقوتها القانونية، وآلية مراقبة تداولها، كما تتمثل في الطابع المجهول للمعاملات التي تتم بها، وعدم وجود مظلة حمائية للمتعاملين بها، إضافةً إلى استخدامها كوسيلةٍ للتهرب الضريبي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المخاطر، إلا أن أبرزها هو مدى صلاحيتها لأن تكون محلاً للتنفيذ

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة"

(٣٤)

الجبري عليها؟ وهل تتوافر فيها الضوابط والقواعد القانونية التي تحكم محل التنفيذ حسبما نظمته التشريعات الإجرائية أو التشريعات المتعلقة بالمعاملات الالكترونية؟

الأمر الذي بات البحث في تلك المسألة معه ضرورةً حتمية، تملئها ضرورات مواكبة التقدم التكنولوجي الهائل في هذا المجال، والآخذ في التطور لحظةً تلو أخرى. حيث يعرض البحث لأهم الجوانب الكاشفة عن تلك المشكلة، موضحاً مدى توافر معيار المالية فيها من عدمه من ناحية والمخاطر والإشكاليات التي تثيرها هذه العملات الافتراضية وكيفية التغلب عليها في هذا الشأن وذلك في ضوء التشريعات القانونية ذات الصلة، ومستشرفاً في ذلك لمقتضيات و ضمانات جودة التعامل بتلك العملات، وآليات التنفيذ عليها عند النزاع والتقاضي، و ضمانات ذلك التنفيذ.

أهمية البحث:

بالإضافة لما سبق تتجلى من خلال: أولاً: ضرورة البحث للوقوف على تحديد مفهوم

العملات الافتراضية، وآليات عملها، وطرق تعدينها وتداولها، ورصد ما تثيره في ذلك من مشكلات اقتصادية وقانونية مبعثها الرئيس غياب المظلة القانونية عنها .

ثانياً: من خلال ما يرصده من تصور تطبيقي يشكل مدخلاً لآلية عملية لتقنين تلك

العملات الافتراضية ومتطلبات التعامل عليها، والضمانات المرصودة لذلك. باعتبارها هي

المستقبل الذي فرض على الجميع الاستعداد له على كافة المستويات بما فيها القانونية

ولاسيما في ظل ما فرضته جائحة كوفيد ١٩ من واقع عالمي جديد.

إشكاليات الدراسة:

تكمّن في التساؤلات الآتية:

١. ما مدى الحاجة إلى تقنين العملات الافتراضية؟ وما موقف المشرع الوطني من تلك

العملات الافتراضية؟ ومبررات موقفه؟

٢. ما هي المخاطر المتوقعة من عدم الاعتراف بتلك العملات الافتراضية؟

٣. ما إشكاليات التنفيذ على العملات الافتراضية وما هي متطلبات ذلك التنفيذ وما هي

ضماناته؟

أهداف البحث:

يهدف إلى إثبات ما يلي:

١. الوجود الفعلي للعملات الافتراضية بدرجة قوية لا يمكن إنكارها.

٢. عدم وجود مظلة قانونية تتناول تلك العملات اعترافاً وتنظيمًا.

٣. مخاطر الفراغ التشريعي بشأن تلك العملات الافتراضية في ظل تصاعد التعامل بها.

٤. ضرورة الإقرار بشرعية تلك العملات الافتراضية.

٥. تحديد الضمانات القانونية التي يمكن أن تشكل آلية إجرائية للتنفيذ على تلك

العملات الافتراضية.

حدود الدراسة: تنحصر دائرة البحث في دائرة موضوعية تتناول ما يتصل بالتنفيذ على

العملات الافتراضية، من خلال التزامنا بما نورد له من مفهوم، بما يتطلبه ذلك من رصد

واقعهما الفعلي، واستشراف متطلبات التنفيذ، ووضع آلية إجرائية لذلك التنفيذ. كما يلتزم

الباحث حدوداً تشريعية معينة، تتمثل في النظام القانوني المصري، مع مقارنته بالتشريعات

العربية في ذات موضوع البحث. كما يلتزم الباحث حدوداً زمانية هي وقت كتابة البحث

متخذاً منها بعداً إضافياً لصحة ما ورد به من معلومات، وذلك لأخذ ذلك في الاعتبار عند

التعرض للبحث مستقبلياً في ظل تعديل بعض ما تناوله من قوانين بشكلٍ يؤثر على صحة ما

أورده من معلومات.

منهج الدراسة: يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، والمنهج

المقارن من جهة أخرى حسبما تقتضيه طبيعة إبراز المسألة محل البحث.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٣٦)

- المنهج الوصفي: بغية رصد مشكلة البحث رسداً دقيقاً داعماً إياه بالوثائق والحجج اللازمة، ومن خلال الأسلوب التحليلي: لسبر أغوار النصوص واستشراف الباحث حجم المشكلة، ومتطلبات حلها، مع وضع مقترحات تنفيذية يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن.
- كما اتبعت كذلك المنهج المقارن بين الأنظمة القانونية المختلفة لمعرفة مدى قبولها وتنظيمها للعمليات الافتراضية والاعتراف بماليتها وصلاحياتها للتنفيذ عليها من عدمه.

خطة الدراسة:

وفي سبيل ذلك قسمتها إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: المفهوم والطبيعة القانونية للأموال والعمليات الافتراضية.

المطلب الأول: ماهية العمليات الافتراضية وخصائصها.

المطلب الثاني: طبيعتها القانونية لدى المؤسسات الدولية والتشريعات القانونية.

المبحث الثاني: محل التنفيذ الافتراضي (الإشكاليات والحلول)

المطلب الأول: مخاطر العمليات الافتراضية وانعكاساتها على صلاحيتها للتنفيذ.

المطلب الثاني: نطاق محل التنفيذ الافتراضي.

المطلب الثالث: الضمانات والآليات القانونية لتنفيذ على العملات الرقمية المشفرة

الخاتمة: وتتضمن نتائج البحث، وتوصياته.

أهم مصادر البحث.

الفهرست:

المبحث الأول:

المفهوم والطبيعة القانونية للعمليات الافتراضية.

مما لا شك فيه أن الوقوف على مفهوم وطبيعة العمليات الافتراضية له أهمية كبيرة في تحديد مدى صلاحيتها للتنفيذ عليها من عدمه. وسأبين المفهوم والخصائص في (المطلب الأول). كما سأعرض للموقف من الاعتراف بها من جانب مختلف النظم القانونية في (المطلب الثاني) على النحو التالي:-

المطلب الأول:

ماهية العمليات الافتراضية وخصائصها

بادئ ذي بدء يتعين التمييز بين النقود الالكترونية والرقمية والافتراضية لكي نقف على مدى تحقق الضوابط المالية أو النقدية فيها وبالتالي صلاحيتها للتنفيذ عليها من عدمه في ضوء القواعد العامة الواردة في التشريعات الإجرائية بخصوص محل التنفيذ والقواعد التي تحكمه، لاسيما في ظل غياب تنظيم تشريعي رقمي خاص بمثل هذه المعاملات التقنية المستحدثة، وعدم تناول التشريعات الالكترونية القائمة لكافة جوانبها القانونية والتقنية. وهذا يقتضي أن نقف على مفهوم كل منها في فرع أول ثم نتعرف على موقف الفقه القانوني من الاعتراف بماليتها في فرع ثان وذلك على النحو التالي:

أولاً: النقود أو العمليات الالكترونية^(١) هي عبارة عن: أموال ونقود يتم تخزينها في

الحسابات المصرفية والبنوك، وكذلك البنوك الإلكترونية، ورصيد المتاجر الإلكترونية والتي

(١) - أنظر تفصيلات أكثر حول التمييز بين العملات الالكترونية والرقمية والافتراضية. د. عبدالله ناصر

عبيد نصيري الزعابي:: التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الاماراتي والمقارن، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠١٨، وكذا راجع: ورقة العمل التي أعدها القاضي الدكتور وسيم شفيق الحجار/ والمقدمة إلى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية،

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٣٨)

تعرض لك المبلغ بالعملة المحلية سواء الدرهم الإماراتي أو الجنيه المصري أو العملات العالمية مثل الدولار أو الين وخلافه. وبالتالي هي لا تختلف في حقيقتها عن النقود التقليدية إلا فقط في البيئة الالكترونية، حيث تأخذ شكلاً إلكترونياً. ومثالها: الأموال الموجودة على حساب **باي بال** هي عبارة عن شفرة إلكترونية وعندما تطلب نقلها إلى الماستر كارد تتم العملية من خلال نقل المبلغ الإلكتروني إلى بطاقتك مع نقل الرصيد الحقيقي بالتوازي معها.

وقد عرّف المشرع المصري النقود الالكترونية في قانون التوقيع الإلكتروني^(١) قائلاً هي: وحدات تسمى وحدات نقد إلكتروني يمكن حفظها على دعامة إلكترونية. كما عرفها كذلك في قانون البنك المركزي الجديد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بأنها: "قيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري أو بإحدى العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها، وتكون مخزنة الكترونياً ومقبولة كوسيلة للدفع"^(٢).

بيروت - لبنان والتابع لمجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية بعنوان: "دراسة موجزة حول العملات الرقمية والمخدرات الرقمية" ص ١: ص ٩. وفي التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة من العملات الالكترونية والرقمية والمشفرة أو الافتراضية بالإضافة لما سبق راجع أيضاً: مقالة بذات العنوان لكتابها الأستاذ/ Amnay Afechkou ب موقع عملات نت بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٨ آخر زياره ١١ أكتوبر ٢٠٢٠.

<https://eumlat.net/>

(١) - رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

(٢) - والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٣٧) مكرر (و) والصادر بتاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠٢٠. وهذا في الحقيقة يعتبر نقلة نوعية من المشرع المصري في طور تنظيمه وإشارته لأول مرة إلى النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية وغيرها من المسائل ذات الصلة في تشريعاته.

وفي سياق متصل؛ عرفها المشرع الفرنسي في القانون المنظم للنقد- وتحديدًا بموجب الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ منه: بأنه؛ وحدة نقدية مخزنة بشكل إلكتروني، بما فيه الشكل المغنطيسي، وهي تمثل دين بذمة مصدرها، والتي يتم إصدارها مقابل وديعة من أجل إتمام عمليات دفع، والتي يتم قبولها من قبل شخص ثالث طبيعي أو معنوي. (١) (ويجب أن تكون القيمة الإسمية لكل وحدة من النقود الإلكترونية معادلة لقيمة الأموال المودعة مقابل لها. **وعرفها كذلك صندوق النقد الدولي** بأنها: تشمل أوراق مطبوعة وقطع معدنية لها قيمة إسمية ثابتة ويتم إصدارها أو الترخيص بها من قبل مصرف مركزي أو حكومة. (٢) ومن المعروف أن النقود الإلكترونية تساهم في تسهيل المبيعات وتقديم الخدمات ولاسيما على الإنترنت في مجال التجارة الإلكترونية، وبالمجمل تساهم في تنمية الاقتصاد والدورة الاقتصادية.

(1) L'article L315-1 du code monétaire et financier définit "La monnaie électronique est une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique, y compris magnétique, représentant une créance sur l'émetteur, qui est émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement définies à l'article L. 133-3 et qui est acceptée par une personne physique ou morale autre que l'émetteur de monnaie électronique".

ونظمت فقرات المادة ٣١٥ المذكورة الأموال النقدية، بحيث يتمتع على مصدر الأموال النقدية من إعطاء فوائد على الأموال التي يتلقاها مقابل الأموال الإلكترونية، ويكون العقد بين مصدر الأموال النقدية وحائزها يحدد شروط ومهلة إعادة دفع وحدات الأموال الإلكترونية. كما يحدد بمرسوم الحد الأقصى لقيمة الأموال الإلكترونية المخزنة على وسيطة حفظ مادية.

(2) International Monetary Fund, Government finance statistics manuel, 2014, p 193, www.imf.org .

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٤٠)

وبالتالي تعتبر **النقود الإلكترونية**: آلية قانونية لاجداث التغييرات المتعلقة بالعملة والمدنية والتحول الرقمي. فهي تسهل ما يُعرف بالمدن الذكية Smart cities. ومن أجل ذلك شجعت الحكومة البولندية الشركات على فتح حسابات مصرفية لدفع أجور العمال عبر هذه الحسابات، وكذلك لدفع معاشات التقاعد، كما خفّضت الحكومة عمولة التعامل على البطاقات المصرفية الدائنة إلى ٠.٢٪ وعلى البطاقات الأخرى إلى ٠.٣٪، مما أدى إلى زيادة الضعف بمتوسط حجم التعاملات بالبطاقة الواحدة بين العام ٢٠١٤ والعام ٢٠١٧.^(١) واعترفت الحكومات بشكل عام بالمنافع الواضحة للنقود الإلكترونية رغم كونها تحتاج إلى برمجيات خاصة لاستعمالها أو حتى لتجهيزات معلوماتية خاصة مثل بطاقات وقارئ لهذه البطاقات.

ثانياً: أما العملة الرقمية^(٢) فقد تعددت تعريفاتها حيث عرفها البعض بأنها: تلك النقود

التي يتم تداولها عبر الوسائل الالكترونية.^(٣) أو هي: قيمة نقدية مخزنة على دعامة الكترونية مثل البطاقة ذات الذاكرة أو على ذاكرة الكمبيوتر وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو

(1) Naveed Sultan, Seshadri Rengarajan, Nagarajan Ganesan, Digital Money: A journey worth taking, Imperial College Business School, Centre for Global Finance and Technology, March 2019, https://www.citibank.com/icg/sa/digital_symposium/digital_money_index/pdf/Citi_Digital_Money_Report_2019.pdf, p 3, 6.

(٢) - للمزيد حول تعريف العملة الرقمية وتاريخها راجع في ذلك مقالة مكتوبة بواسطة الأستاذ/ Amnay Afechkou بعنوان: "تعريف العملات الرقمية وتاريخ العملات الافتراضية والمشفرة" والمنشورة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٨ آخر زيارته بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٢٠ بالموقع التالي على شبكة الإنترنت:

[http://eumlat.net /](http://eumlat.net/)

(٣) - د. محمد سعدو الجرف: أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات" بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول ٢٠٠٣، ص ١٩٢.

مشروعات غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم إصدارها لكي تكون في متناول المستهلكين وتحل الكترونيا محل النقود الورقية والنقود المكتوبة.^(١)

إذا هي قيمة نقدية يتم شراؤها من قبل مصدرها، ويتم تخزينها في مخزن الكتروني خاص لحساب المستهلك، وتمتع بالقبول العام من المتعاملين بها تجارا أو مستهلكين، ويلتزم مصدرها بإتاحتها للمستهلكين لاستخدامها في المدفوعات دونما حاجة للرجوع على حساباتهم المصرفية عند إتمام عملية الشراء.^(٢)

نخلص مما تقدم؛ إلى أن العملات الرقمية عباره عن عملات الكترونية تحل بالكامل محل النقود التقليدية، وتكون مركزية وتابعة لشركة أو جهة معينة هي التي تطورها، ولكنها تبقى المعاملات سرية، ولا تكون متوفرة إلا لمطوري تلك العملات والقائمون عليها، ويمكنهم مشاركة المعاملات التي تتم بها كما هو الحال مع عملة الريبيل، بينما هناك الكثير من منافساتها لا تعرض أي معاملات تتم بها ما يجعلها أقل من ناحية الشفافية.

وبما أنها مركزية فإن الشركات القائمة على تطويرها تملك الحق في تجميد المعاملات المالية بناء على طلب المشارك أو السلطات أو الاشتباه في حدوث غش أو غسيل للأموال. ولذا فهي أكثر أمانا من هذه الزاوية. وبالتالي فهي من هذه الزاوية معترف بماليتها ويتم التحكم فيها وفي المعاملات التي تتم بها من خلال الشركات أو الجهات المركزية التي تملك تطويرها وهو ما يجعلها بحسب الأصل صالحة للتنفيذ عليها مع وضع الضمانات

(١) - د. شريف محمد غنام: "محفظة النقود الإلكترونية" رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة

٢٠٠٧، ص ٣٢.

(٢) - د. أحمد السيد لبيب إبراهيم: الدفع بالنقود الإلكترونية "الماهية والتنظيم القانوني" دراسة

تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٩، ص ١٥٤.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٤٢)

القانونية التي تتناسب والبيئة الإلكترونية التي يتم التنفيذ فيها، وبما يزيل كافة أوجه المخاطر المتعلقة بالشفافية وسلامة المعاملات التي تتم من خلالها.

ولذلك فقد وجدنا دولة الإمارات العربية المتحدة قد أصدرت الجيل الثالث من الدرهم الإلكتروني^(١) ويشمل هذا الجيل الجديد ثلاثة أنواع؛ "بطاقة هلا" و"البطاقة الذهبية" والبطاقة المتميزة"، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت أيضاً؛ وبالاتراك مع المملكة العربية السعودية بإصدار عملتهما الرقمية التجريبية.^(٢) وهذا ما تقوم به الآن جمهورية مصر

(١) - الإمارات تطلق جيلاً ثالثاً من الدرهم الإلكتروني بواسطة الأستاذ/ أيمن عبدالله بتاريخ ١٧ / ٩ /

٢٠٢٠ بالموقع التالي على شبكة الإنترنت آخر زياره بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠:

<https://www.aljadeed.com/category/>

(٢) - الأخبار الاقتصادية: إطلاق العملة الافتراضية الإلكترونية بين السعودية والإمارات والمنشور

بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٩، بالموقع التالي:

<https://www.alweeam.com.sa/topics/business/>

حيث أطلقت اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي، مشروع العملة الافتراضية الإلكترونية بشكل تجريبي ومحصورة التداول بين عدد من بنوك البلدين، بهدف الاستكشاف والاستعداد لتقنيات المستقبل. وذلك لغرض تنفيذ عمليات محدودة، وفق إطار برنامج المشروع التجريبي، لإتاحة فرصة لدراسة البنية التحتية التقنية التي من خلالها ستتم أيضاً دراسة العملات الرقمية، وكيفية إصدارها وتداولها، إضافة لعمليات المطابقة والتسويات. وبحسب ما أكده محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما): «بدأت بعض البنوك المركزية باستكشاف وتجربة هذه التقنيات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للنواحي الفنية ودراسة أثرها على النواحي القانونية والتشريعية والسياسات النقدية والاستقرار المالي، والمؤسسة حرصت في العامين الماضيين على الاطلاع على هذه التقنيات، وعلى تجارب بعض الدول الأخرى فيها، وأجرت دراسات عدة، وبدأت في اتخاذ مبادرات للتعرف على هذه التقنيات الواعدة.

العربية أيضا من خلال بنكها المركزي حيث تفكر جديا في إصدار عملتها الرقمية في العام

٢٠٢٠^(١).

ثالثا: العملات الرقمية المشفرة أو الافتراضية: ويعتبر البيبتكوين أنموذجها الأبرز^(٢)

هي نوع من العملات الرقمية لكن ما يميزها أنها لا مركزية ولا تخضع لتنظيم أو سلطة رقابية

وأطلقت المؤسسة في الربع الأول من هذا العام مبادرة برنامج ريبيل التجريبي. ويتوقع أن تخفض هذه التقنية تكلفة المدفوعات، وتحسن تجربة العميل.

(١) - البنك المركزي المصري: الانتهاء من دراسات تدشين العملة الرقمية العام المقبل، بواسطة الأستاذ/ أحمد الدسوقي بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٩، حيث توقع المهندس إيهاب نصر، وكيل المحافظ المساعد لقطاع نظم الدفع والتكنولوجية المالية بـ البنك المركزي، الانتهاء من الدراسات الخاصة بتدشين أول عملة رقمية في مصر خلال العام المقبل، مشيرا إلى استمرار العمل عليها بشكل جيد حتى الآن. تابع في تصريحات خاصة لـ "المال" إن «المركزي» يتعاون مع مؤسسات دولية - فضل عدم الكشف عنها- لالانتهاء من هذه الدراسات والتي تشمل مدى احتياج السوق المحلية إلى العملة الرقمية بالإضافة إلى المعايير الفنية والتنظيمية والتشريعية المطلوبة لإطلاقها، مؤكدا إنجاز جزء كبير من هذه الدراسات على أن يتم استكمالها خلال العام المقبل ٢٠٢٠ بما يساعد في اتخاذ قرار واضح تجاه هذه النوعية من العملات. والمنشور بالموقع التالي على الإنترنت:

<https://almalnews.com/author/a-eldosoky/>

(٢) - وقد ابتكر العملة الرقمية بيت كوين Bitcoin في عام ٢٠٠٩ شخص أو مجموعة أشخاص يعرفون باسم ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto. وتسمح العملة الرقمية بإيجاد نظام جديد للدفع ثم ظهرت بعد ذلك العملات الرقمية التي تعتمد على التشفير القوي crypto currencies وعلى التشفير cryptographic algorithms، وأصبحت عملة البيت كوين من أشهر هذه العملات الرقمية هذا، وقد صدرت العديد من العملات الافتراضية المشفرة من أشهرها في أسواق التعامل عملة البيبتكوين، ويليهما في السمعة والانتشار والقبول العام كل BitcoinCash، بتكوين كاش، Ripple وريبيل

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٤٤)

من شركات أو جهات معينة، ويتم تداولها بشكل حر فيما لا يتحكم في إنتاجها سوى التعدين.

وقد تنوعت تعريفاتها فمن قائل بأنها مجرد: تمثيل رقمي للقيمة النقدية إلا أنه لا يتم إصدارها من خلال الحكومة متمثلة في وزارة المالية أو البنك المركزي، ويتم قبولها وتداولها والاعتراف بها بين الأفراد والمؤسسات كوسيلة للتبادل، كما أنه تنشأ إلكترونياً وتنقل وتخزن وتستخدم أيضاً في بيئة إلكترونية حيث أنها ليس لها أي شكل مادي^(١). وهناك من عرفها بأنها: نوع من أنواع العملات الرقمية التي لا تخضع لأي شكل من أشكال التنظيم سواء أكان في إصدارها أو إنتاجها وتداولها، وفي العادة يتم إصدارها والتحكم فيها وفي قيمتها من قبل مطوريها^(٢). أو هي: عملات افتراضية من شخص إلى آخر يُستخدم فيها

Ethereum، والإيثريوم وغيرها الكثير. وأنظر أيضاً: دراسة أعدها مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٨ بعنوان: منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية حرية التداول وإشكاليات الرقابة، ص ٥ وحتى ص ٢٠. وقد تناولت كافة المسائل المتعلقة بالبتكوين.

(1) European Banking Authority. (2014), EBA Opinion on 'virtual currencies', Author, P. 11.

وأنظر في نفس هذا المعنى: د. نبيل مهدي زوين: النقود الالكترونية، دراسة مقارنة، بدون ناشر ٢٠١٦، ص ٧٣. د. محمد أمين الرومي: التعاقد الالكتروني، دار المطبوعات الجامعية ٢٠٠٤، ص ٢٢١.

(2) European Central Bank. (2015), Virtual Currency Schemes a Further Analysis, Author, P. 13.

لقد كانت بدايات ظهور العملات الافتراضية كأموال في الألعاب عبر الإنترنت حيث يمكن استخدامها لشراء أشياء مثل معدات جديدة لشخصية، لا علاقة لأموال الألعاب عبر الإنترنت بالعالم الحقيقي. مع مرور الوقت بدأ مطوري الألعاب عبر الإنترنت في استبدال عملتهم الافتراضية بأموال حقيقية، لكن هذا السوق عمل في اتجاه واحد حيث لم يتمكن اللاعبون من استبدال العملة الافتراضية بأموال حقيقية.

الترميز - التشفير - ويمكن أن تنشأ وتداول وتخزن وتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملة الترميز وتعتبرها وسيلة للتبادل.^(١)

وبالتالي فإن المعاملات المالية التي تتم بها تُبنى على تقنية البلوك شين أو سلسلة الكتل والتي هي عبارة عن: قاعدة بيانات غير مركزية، أي نوع من سجل أو دفتر حسابات، والتي تبين من يملك ماذا، والتي تعمل في بعض الأحيان على آلاف من الكمبيوترات عالية التقنية واسعة الانتشار تسمى ب Peers أو Nodes في شبكة عالمية، ولا يمكن إلغاؤها أو إيقافها أو التحقق منها ورقابتها من أية جهة كانت^(٢). وهذا هو مكن الخطورة والتوجس - لدى الكثير من المشرعين القانونيين في مختلف دول العالم بما فيها دولنا العربية - من الاعتراف بها وتنظيمها وتقنينها بشكل شامل، وجعلها ذات صبغة مالية يمكن التعامل بها ومن خلالها

كانت هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها للعمليات الافتراضية اتصال على الأقل بالعالم الحقيقي. في السنوات القليلة الماضية، وجدت العملات الافتراضية طريقها إلى الحياة الحقيقية. يمكن شراء وبيع العديد منها في بورصات مختلفة على الإنترنت ويمكن استخدامها لشراء وبيع سلع وخدمات حقيقية، حيث يتم الدفع للأشخاص مقابل لعب الألعاب عبر الإنترنت ويتم استبدال الأموال الافتراضية المكتسبة بأموال حقيقية من قبل أرباب عملهم.

(١) - د. عبد الستار أبو غده: النقود الرقمية "الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية" ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي والذي دارت فعالياته حول: "المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي" والذي انعقد بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٨، ص ١٢.

(2) Lauren Chadwick, What is Facebook's new digital currency Libra? | Euro news explains, <https://www.euronews.com/2019/06/18/what-is-facebook-s-new-digital-currency-libra-euronews-explains>, last updated 19/06/2019.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٤٦)

في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والتجارية بل وإمكانية التنفيذ عليها وفاء للديون الناشئة والمترتبة عليها في هذا العالم السيبراني الواسع.

وفي ضوء التعريفات السالفة الذكر يمكن استخلاص أبرز خصائصها في كونها: ليست مادية: أي ليس لها وجود مادي كما هو الحال بالنسبة للعملات التقليدية فهي عملة غير ملموسة^(١). كما أنها ليست خاضعة لأي جهة رقابية أو مركزية. تكون ضامنة لها ومسؤولة عن إصدارها ويختلف هذا النوع من العملات عن العملات التقليدية في أنه ليست الدولة هي المسؤولة عن إصدارها وإنما هم مجموعة تُعرف باسم المنقبين^(٢) من خلال التعدين وباستخدام خوارزميات برمجية مُعددة وذلك من خلال استخراجها من التطبيقات التي تُبنى بتقنية الـ Block chain أو نظام سلسلة الكتل.

كما أن عملية التداول والتبادل تتم بشكل مباشر بين الأطراف دون الحاجة إلى وسيط أو طرف ثالث^(٣). كما تمتاز كذلك بأنها مشفرة بما يجعلها أكثر أماناً من العملات التقليدية في البيئة الإلكترونية، إلا أن ذلك لا يلغي إمكانية اختراق الحسابات والمحافظ الإلكترونية لمستخدمي العملات الافتراضية. وفي السياق نفسه نجد أنها لا يوجد عليها أي نوع من

(١) علي أحمد المهداوي، إسماعيل كاظم العيساوي. (٢٠١٩). أبعاد العملة الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٥٢٢.

(2) Martin Vejcka. (2017) Basic concepts about virtual currencies, Journal of Economy, Business and finance, P. 1-2.

(٣) أحمد معبوط. (٢٠١٩). الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٣٨٦.

أنواع الرقابة من قبل أي سلطة مالية وطنية أو دولية، ولا يتم دعمها من قبل الحكومات أو الهيئات المسؤولة في الدول، ولكونها عملة لامركزية فلا تتمكن أية هيئة رقابية تتبع العمليات التجارية التي تتم باستخدامها^(١).

وأخيراً تقبل التبادل بما يوازيها أو يساوي قيمتها بالعملات الورقية الرسمية للدول.

ويتم ذلك من خلال مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية مخصصة لذلك الغرض^(٢).

أضف إلى ما تقدم؛ سهولة وسرعة الاستخدام من ناحية؛ حيث أن المدفوعات بالعملات الافتراضية سريعة وسهلة. وذلك بسبب طبيعتها القائمة على الشبكة، فالمعاملات التي كانت تأخذ في البيئة التقليدية ساعاتٍ تتم في دقائق باستخدام العملات الافتراضية، يُعد استخدام العملات الافتراضية مناسباً بشكل خاص في المعاملات الدولية^(٣).

وانخفاض تكلفة المعاملات التي تتم باستخدامها من ناحية أخرى: وخاصة التحويلات

التي تكلف في المتوسط (٧٪)، بينما تبلغ تكلفتها (١٪) فقط من خلال البيتكوين، كما أنه بديل منخفض التكلفة لمعاملات بطاقات الائتمان الباهظة التي ستكون مفيدة بشكل خاص

(١) بندر بن عبد العزيز اليحيى. (٢٠١٩). العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، المؤتمر

الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٢٣٠.

(٢) إسماعيل عبد عباس الجميلي. (٢٠١٩). إصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٨٩.

(3) Adam Hayes. (2017), What Factors Give Crypto currencies Their Value: An Empirical Analysis, university of Wisconsin, Department of economic, P. 2-3.

محل التنفيذ الافتراضي البيبتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٤٨)

للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم^(١)، إلا أن التكلفة المنخفضة مرتبطة جزئياً بعدم وجود أي متطلبات تنظيمية من شأنها أن تضمن سلامة هذه المعاملات.

ولذا لما كانت هذه العملات الافتراضية المشفرة^(٢) رغم ما لها من مزايا سلف ذكرها إلا أنها ليس لها وجود مادي ملموس؛ وقيمتها متذبذبة، ولا توجد ثمة سيطرة مركزية عليها، وقيمتها تكمن في مدى تقبل المؤسسات والأشخاص في التعامل بها وتداولها^(٣)،

(1) Suhail Abboushi. (2017), Global Virtual Currency Brief Overview, Journal of Applied Business and Economics, 19 (6), P. 14.

(٢) - هناك نوعان رئيسان من العملات الافتراضية؛ وهما: المركزية واللامركزية. مركزية: وهي التي يكون لها مسؤول أو مستودع مركزي، عادةً ما يكون المسؤول المركزي للعملة الافتراضية هو المصدر لها، ونجد أن دوره مشابهاً للبنك المركزي في نظام العملة المنظم. XRP هو مثال على العملة الافتراضية المركزية. اللامركزية: لا يوجد للعملة اللامركزية مسؤول أو مستودع مركزي تابع لجهة خارجية، وإنما يقوم النظام الموزع بمصادقة معاملات العملة الافتراضية اللامركزية، وتعتمد العديد من العملات اللامركزية على شبكات block chain مثل Bitcoin و Litecoin و Ethereum. تربط شبكة block chain قائمة من السجلات، والتي تُعرف باسم الكتل المشفرة، وعندما يتم طلب معاملة يتم بث الطلب في الشبكة التي تتكون من العديد من أجهزة الكمبيوتر، بعد التحقق من المعاملة بواسطة الشبكة، تتم إضافة كتلة دائمة وغير قابلة للتغيير تحتوي على معلومات المعاملة إلى block chain الحالية. بالمقارنة مع نظام العملة الافتراضية المركزي، تتجنب شبكة العملات الافتراضية اللامركزية وجود مسؤول مركزي، وبالتالي تتجنب فشل الأمان كلياً أو مركزياً، ونظراً لغياب الوسيط، تسمح اللامركزية بمزيد من الشفافية بين الأطراف وتكاليف أقل للمعاملات، إلا أنه عدم وجود سلطة مركزية يؤدي إلى مخاوف تنظيمية. يمكن لغسيل الأموال والمعاملات الأخرى غير القانونية الاستفادة من الإعداد اللامركزي.

(3) Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim & David Manheim. (2015), National Security Implications of Virtual Currency: Examining the

فضلا عن جهالة المتعاملين فيها، وإمكانية استخدامها في وجوه غير مشروعة، ثارت حولها علامات استفهام كثيرة حول مدى صلاحيتها للتنفيذ الجبري عليها اقتضاء للحقوق والالتزامات الناشئة عن المعاملات المدنية والتجارية التي تتم من خلالها. وهو ما ستتعرف عليه في:

المطلب الثاني:

الطبيعة القانونية للعمليات الافتراضية.

إن معرفة الطبيعة الخاصة للعمليات الافتراضية^(١) له أهمية كبيرة في تحديد مدى صلاحيتها أو عدم صلاحيتها لأن تكون محلا للتنفيذ الجبري عليها، فعلى الرغم من إقرار العديد من الفقهاء القانونيين بأهميتها في التجارة الإلكترونية، إلا أن الخلاف ظل قائما حول مدى اعتبارها مالا متقوما أو ما في حكمه، وهل تؤدي تلك العملات نفس وظائف النقود التقليدية، أو هي نوع جديد من العملات أم أنها تعامل مُعاملة السلع أو الأدوات فقط؟. لا شك في وجود تضارب في مواقف دول العالم - بما فيها دولنا العربية - من الوضع القانوني للعمليات الافتراضية^(٢) ما بين الرفض والإنكار من ناحية، أو القبول والتنظيم من

Potential for Non-state Actor Deployment, Santa Monica, Calif: RAND Corporation, p. 26-27.

(١) - لمزيد من التفاصيل حول مفهوم وطبيعة وتكييف الأموال والعمليات الافتراضية راجع: محمد جمال زرعين: العملة الافتراضية "Bitcoin": تكييفها القانوني وحكم التعامل بها. بحث منشور بمجلة العلوم القانونية، مج ٣٥، ع ٢٤ - جامعة بغداد - كلية القانون ٢٠٢٠.

(٢) - والدول العربية شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم تتوجس خيفة من العملات الافتراضية. للمزيد حول موقف الدول العربية راجع في ذلك: مقالة للأستاذ/ أحمد حسن بموقع أخبار البيتكوين آخر تعديل ٣ يناير، ٢٠٢٠ بعنوان: العملات الإلكترونية في الدول العربية. اختلفت الأسباب والحظر

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٥٠)

ناحية ثانية، أو التردد والانتظار من ناحية أخيرة، ترقباً لما ستفسر عنه التجارب الواقعية في هذا المجال، ويقوم الاتحاد الأوروبي بتقييم الوضع الخاص بالعملات الافتراضية، ومتى وكيف يمكن للاتحاد التشريع. وسأعرض الموقف من العملات الافتراضية سواء على المؤسسات المالية العالمية أو على مستوى الدول والنظم القانونية المختلفة وذلك في فرعين متتاليين على النحو التالي:

الفرع الأول:

موقف المؤسسات المالية الدولية

وفي هذا الفرع سنتناول موقف أهم مؤسسة مالية ونقدية في العالم من العملات الافتراضية البيتكوين وأخواتها وذلك في السطور التالية:.

١- **صندوق النقد الدولي**: لم يتخذ صندوق النقد الدولي موقفاً محدداً من العملات الافتراضية، وإنما اكتفى بغرض المميزات والعيوب الخاصة بتلك العملات، وما تتيحه من إمكانيات لتسهيل التجارة الإلكترونية، وإتمام الصفقات التجارية مهما بلغ حجمها، كما أنه تعرض لاستخدامها كأداة سهلة في تمويل الجماعات الإرهابية والأنشطة الغير مشروعة لعدم قدرة السلطات على تتبع العمليات التي تتم من خلالها، وقد أشار الصندوق إلى ضرورة عدم ثقة المواطنين في التعامل بالعملات الافتراضية نظراً لما بها من مخاطر جمة، إلا أنه ذكر أنه حتى يتسنى للمجتمع الدولي تفادي المخاطر التي تُنتجها النقود الافتراضية فعلى الجهات المسؤولة بالدول السعي نحو تنظيم تداول واستخدام تلك النقود ووضع

واحدًا، ومقال آخر لنفس الكاتب بعنوان: العملات الإلكترونية. "بنك عمان المركزي يحذر المستثمرين

من هذه العملات الافتراضية"، آخر تعديل بتاريخ ٨ أكتوبر، ٢٠٢٠، بالموقع التالي:-

<https://www.bitcoinnews.ae/>

آليات مراقبة للعمليات التي تتم من خلالها، وكذلك النظر في مدى إمكانية هذه الجهات لإصدار العملات الافتراضية الوطنية، ومن ثم يُصبح للدولة دورًا في توفيرها للنقود لنمو وازدهار اقتصادها الرقمي، والتعاون بين مختلف الدول لسن القوانين والتشريعات الدولية التي تُكافح المخاطر الناجمة عنها^(١).

٢- **بنك التسويات الدولي**: قد تعرض بنك التسويات الدولي إلى شرح مزايا وعيوب التعامل وتداول العملات الافتراضية، وقد أبرزت الأمان الذي تمنحه خاصية العملات المشفرة للمتعاملين بها ومتداوليها، إلا أن الاضطراب والتقلبات الشديدة الذي يُصيب العملات الافتراضية وعدم الاستقرار السائد بها يجعل التعامل بها به قدر كبير من المخاطرة، إلا أنه خلُص في النهاية إلى ضرورة إصدار البنوك المركزية في الدول للعملات الافتراضية الوطنية، وأن يكون هناك مجموعة من المعايير أو الشروط الواجب تحققها فيمن لهم الحق في التعامل بهذا النوع من العملات، وتعمل العملات الافتراضية للبنك المركزي الوطني بالدولة، ومن ثم يتم تداولها بين البنوك والشركات غير المالية والمستهلكين بعددٍ محدود.

يمكن تبادل هذه العملات الافتراضية للبنك المركزي بين المشاركين من القطاع الخاص على المستوى الثنائي باستخدام دفاتر التسجيل الموزعة دون مطالبة البنك المركزي بتتبع الأرصدة وتعديلها، وقد أشار بنك التسويات إلى أن التمييز بين الغرض العام من العملة الافتراضية للبنك المركزي والتزامات البنك المركزي الرقمي الحالي -أرصدة الاحتياطي

(1) Christine Lagarde. (November 2018), Winds of Change: The Case for New Digital Currency. International Monetary Fund, Retrieved from: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/11/13/sp111418-winds-of-change-the-case-for-new-digital-currency>.

للبنوك التجارية - قد يبدو تقنيًا، إلا أنه أساسي في الواقع من حيث تداعياته على النظام المالي. يمكن أن تؤثر العملة الرقمية للبنك المركزي للأغراض العامة - الصادرة للمستهلكين والشركات - بشكل عميق على ثلاثة مجالات مصرفية مركزية أساسية: المدفوعات، والاستقرار المالي، والسياسة النقدية.

في الوقت الحالي تراقب البنوك المركزية التقنيات التكنولوجية المستخدمة في تعدين واستخراج العملات الافتراضية عن كثب مع اتباع نهج حذر في التنفيذ. يقوم البعض بتقييم إيجابيات وسلبيات إصدار عملات افتراضية خاصة بالبنوك المركزية موجهة بشكل ضيق، تقتصر على معاملات البيع بين المؤسسات المالية. ولن تنتقل هذه الأنظمة النظام الثنائي المستوى الحالي، ولكنها تهدف بدلاً من ذلك إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية للممارسات القائمة، إلا أن تلك التجارب مع هذه العملات الافتراضية المعتمدة لم تسفر عن حجة قوية للبدء في إصدار البنوك الوطنية فوراً لهذا النوع الجديد من النقود^(١).

الفرع الثاني:

الموقف التشريعي من العملات الافتراضية

يمكن القول بأن التشريعات القانونية ومواقف الدول من العملات الافتراضية فيه تباينا شديداً فبعض الدول رفضتها تماماً بل وجرمت على مواطنيها التعامل بها واستخدامها أو التداول بها، والبعض لم يحدد موقفه بعد وإنما كما يتداعى الموقف الاقتصادي والقانوني يُصدر قراراته التشريعية، وقلة من الدول الأخرى قد تقبلت العملات الافتراضية سواء بشكل كامل أو جزئي أي التعامل بها وتداولها بكافة أشكال التعاملات المختلفة، وتوازي العملات

(1) Bank for International Settlements. (June 2018), V. Crypto currencies: looking beyond the hype. BIS Annual Economic Report, Retrieved from: <https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2018e5.htm>.

الورقية القانونية، أو ككونها أداة أو وسيلة يتمكن مفتحوها أو مستخدموها بيع وشراء أية سلعة يرغبون بها وسداد الديون وكافة الإمكانيات التي تُتيحها النقود الورقية^(١).

إن العملات الافتراضية هي اختراع جديد نسبياً ولم تبدأ إلا مؤخراً في جذب انتباه المنظمين الماليين، وفيما يخص موقف الدول منها فنجد أن الدول لديها مواقف مختلفة تجاهها، فعلى سبيل المثال، تحظر الصين العملات الافتراضية صراحةً وضمنياً في قوانينها، بينما تحاول دول أخرى، مثل سويسرا جذب المستثمرين والمنقبين في نظام العملات الافتراضية، والبعض الآخر مثل فنزويلا عملت على إصدار عملتها الافتراضية الوطنية الخاصة بها والتي تعتمد على تقنية Block chain. ففي (فبراير ٢٠١٨) كانت فنزويلا أول دولة في العالم تصدر عملة افتراضية سيادية وأطلقت عليها اسم "البترو"^(٢).

بينما انتهجت معظم البلدان الأخرى نهج الانتظار والمراقبة عن كثب التطورات في أسواق العملات الافتراضية، وعدم إصدار أية قراراتٍ أو قوانين فيما يخص العملات الافتراضية حتى يتبين الاتجاه الخاص بتلك العملات هل ستكون مجرد ظاهرة لعدة سنواتٍ وتختفي أم أنها ستصبح واقعاً فعلياً في التعاملات اليومية ويجب تقنينها وتقنين التعامل بها. وفي ذلك الحين أصدرت العديد من الهيئات المالية في الكثير من الدول كألمانيا، وبولندا،

(1) Leslie Shaffer. (March 2014), Bitcoin steps up from sandwiches to villas. cnbc, Retrieved from: <https://www.cnbc.com/2014/03/19/bitcoin-steps-up-from-sandwiches-to-villas.html>.

(2) Yaya J. Fanusie & Michaela Frai. (February 018), To Evade U.S. Sanctions, Venezuela Launches the World's First National Crypto currency. Foundation for Defense of Democracies, Retrieved from: [https://www.fdd.org/analysis/2018/02/23/to-evade-u-s-sanctions-venezuela-launches-the-worlds-first-national-cryptocurrency. /](https://www.fdd.org/analysis/2018/02/23/to-evade-u-s-sanctions-venezuela-launches-the-worlds-first-national-cryptocurrency./)

وبريطانيا، والولايات المتحدة، وسنغافورة، تحذيرات غير رسمية لعامة الناس، تنصحهم بمخاطر التورط في التعامل بالعملات الافتراضية.^(١)

ويؤكد العديد من ممثلي السلطات النقدية والمالية والمنظمات المالية الدولية على الحاجة الملحة إلى الإشراف على العملة الافتراضية وتنظيمها، وخاصة لما لها من إمكاناتٍ تسمح لها لتكون وسيلة سهلة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من العمليات المشبوهة، وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى وجود السياسات التي تضمن النزاهة المالية وتحمي المستهلكين في العالم الافتراضي أو السبيرياني تمامًا كما حدث في القطاع المالي التقليدي.

(١) - وللمزيد حول الموقف من العملة الافتراضية في دول الاتحاد الأوروبي المقالة المعنونة ب: أوروبا وبتكوين.. دول تتطلع للريادة وأخرى تشدد الخناق، والمنشورة بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٨ على الموقع الإلكتروني لمركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

<https://rawabetcenter.com/archives/80402>

وتباينت المساعي الأوروبية تجاه تطوير آلية للتعامل مع العملات المشفرة، ففي أبريل / نيسان الماضي أسست ٢٦ دولة أوروبية (٢٥ عضواً بالاتحاد الأوروبي والنرويج) شراكة "بلوك تشين" للتعامل المالي الرقمي. وتركز هذه الشراكة على التعاون في الأمن السبيرياني وحماية البيانات وكفاءة الطاقة وقابلية التشغيل. وحذر المصرف المركزي الأوروبي مرات عدة من مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية وشبهها بالهوس بشراء زهرة الثوليب العثمانية في القرن الـ١٧. لكن رئيس البنك ماريو دراغي استبعد تهديد العملات المشفرة اقتصاد منطقة اليورو أو سيطرة المصارف المركزية الأوروبية على الأموال. وواجهت محاولات ألمانيا وفرنسا طوال العام الجاري لفرض قواعد مشددة لحصار بتكوين والعملات المشفرة الأخرى وضبط التعامل فيها معارضة من دول أوروبية صغيرة، من بينها لوكسمبورغ ومالطا وقبرص التي رأت في هذه الضوابط تهديداً لتطلعاتها كمركز مستقبلية لهذه العملات.

وفي اجتماع مجموعة العشرين المنعقد في (مارس ٢٠١٨) في الأرجنتين وافق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية على مراقبة العملات المشفرة، كما اقترحت فرنسا وألمانيا حظر الودائع والقروض بالعملية الافتراضية وكذلك تسويق الاستثمارات القائمة عليها لعامة الناس^(١).

إن السلطات العامة هي الأكثر إيجازًا وحسمًا عندما يتعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بالضرائب، ففي العديد من البلدان كأستراليا وألمانيا وإسرائيل والنرويج وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة يتم التعرف على العملة الافتراضية على أنها شكل من أشكال الأصول المالية أو الممتلكات من قبل السلطات الضريبية. وبالتالي تطالب السلطات الضريبية بدفع ضريبة أرباح رأس المال على الأرباح المحققة من تداول رأس المال الاستثماري.

تتخذ بعض البلدان تدابير تهدف إلى التعامل مع مسألة إخفاء الهوية عند التعامل مع العملات الافتراضية وما يتصل بها من قضايا غسل الأموال. فمثلاً في (٧ ديسمبر ٢٠١٧) أقر البرلمان الأسترالي تعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٦ لكي تتوافق مع طبيعة العملات الافتراضية^(٢).

(1) Christine Lagarde. (MARCH 2018), Addressing the Dark Side of the Crypto World. International Monetary Fund blog, Retrieved from: <https://blogs.imf.org/2018/03/13/addressing-the-dark-side-of-the-crypto-world/>

(2) Francine McKenna. (December 2017), Here's how the U.S. and the world regulate Bitcoin and other crypto currencies. Market Watch, Retrieved from: <https://www.marketwatch.com/story/heres-how-the-us-and-the-world-are-regulating-bitcoin-and-cryptocurrency-2017-12-18>.

١ - الولايات المتحدة الأمريكية^(١). لا تعترف شبكة إنفاذ الجرائم المالية التابعة لوزارة المالية الأمريكية بالعملة الافتراضية على أنها عملة حقيقية، ولكنها اعترفت بمبادلات العملة الافتراضية القابلة للتحويل إلى عملات سيادية، باعتبارها عملية من العمليات المالية التقليدية، مما يعني أنها تخضع للوائح التسجيل والإبلاغ وحفظ الدفاتر الخاصة بشبكة إنفاذ

(١) - للمزيد حول سوق العملات الافتراضية في العام ٢٠١٩ راجع موقع بيانات. نت والذي نشر بتاريخ ٢٦ يوليو، ٢٠١٩ مقالاً بعنوان: سوق العملة المشفرة ٢٠١٩: أبرز الدول والشركات التي تدعم العملات الرقمية . وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

<https://bayanaat.net/author/newadmin/>

وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي تبت العملات الافتراضية وهذا لا يمنع من أن الشركات التي تقدم منتجات العملة المشفرة - وخاصة عروض العملات الأولية (ICO) تحتاج بالضرورة الالتزام بقوانين Blue Sky أي قوانين أمن الدولة الفردية المطبقة لحماية المستثمرين من الأنشطة الاحتيالية، وتسجيل عروض منتجاتهم قبل أي عملية بيع في سوق العملة المشفرة. ويبدو سيناريو سوق التشفير في الاتحاد الأوروبي على وشك إنشاء بيئة أكثر أماناً لتداول العملات المشفرة، بهدف حماية المستثمرين من المخاطر الناجمة عن تقلب الأسعار، المشاكل التشغيلية، هفوات الأمان والخسائر المالية. كما أشار التقرير أيضاً؛ إلى وجود تطور في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتصبح مركزاً رئيسياً للتجارة الرقمية والعملات المشفرة. تبني دول مثل اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند تدريجياً مفهوم تداول العملات المشفرة وتبني أيضاً تقنية بلوكتشين Blockchain تخلق اللوائح المناسبة بيئة أكثر إيجابية لسوق العملات المشفرة لتزدهر عبر هذه البلدان. كما تشمل التطورات الحديثة في سوق العملات المشفرة اعتماد الشرق الأوسط على العملات الافتراضية. مع الإعلان عن تداول العملات الرقمية الآن بشكل متوافق مع الشريعة الإسلامية، أصبحت بلدان الشرق الأوسط بما في ذلك دبي والمملكة العربية السعودية من المساهمين الفاعلين في نمو إيرادات سوق العملة المشفرة في الشرق الأوسط.

الجرائم المالية^(١). كما أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بيانًا عامًا ذكرت فيه إن بعض العملات الافتراضية تستوفي شروط وخصائص الأوراق المالية على النحو المحدد في قوانين الأوراق المالية الفيدرالية، مما يعني أنه يجب على المنصات التي تقدم استخدام وتداول هذا النوع من العملات الافتراضية التسجيل لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة^(٢).

وتعمل السلطات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية على استصدار قوانين أكثر صرامة فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال والتهرب الضريبي المحتملة التي تنشأ عن الإمكانات التي تُتيحها وتيسرها العملات الافتراضية لهذه الأنشطة الغير شرعية^(٣). ونشرت وزارة الخدمات المالية بولاية نيويورك (DFS) في العام ٢٠٢٠؛ قائمة خضراء تضم ١٠ عملات مشفرة للحفظ، وثمانية عملات مشفرة للإدراج. وأوضحت الوزارة أنه يجوز لأي

(1) The Financial Crimes Enforcement Network. (March 2013), Application of Fin Cen's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies. The Financial Crimes Enforcement Network, Retrieved from:

<https://www.fincen.gov/resources/statutes-regulations/guidance/application-fincens-regulations-persons-administering>.

(2) Bob Pisani. (June 2018), Bitcoin and ether are not securities, but some initial coin offerings may be, SEC official says. CNBC, Retrieved from: <https://www.cnbc.com/2018/06/14/bitcoin-and-ethereum-are-not-securities-but-some-cryptocurrencies-may-be-sec-official-says.html>.

(3) Saleha Mohsin. (January 2018), Mnuchin warns against bit coin becoming the next 'Swiss bank account', Bloomberg, Retrieved from: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-01-12/mnuchin-warns-against-bitcoin-becoming-next-swiss-bank-account>.

كيان مرخص له استخدام العملات المعدنية في القائمة الخضراء للأغراض المعتمدة الخاصة بها.^(١)

٢ - فرنسا والاتحاد الأوروبي.^(٢) بدأت العملات الافتراضية تواجدها في السوق المصرفي والمالي الفرنسي تدريجياً، وقد أصبحت محلاً لاهتمام الكثير من الناس، وقد جذب الاهتمام المتزايد من قبل الفرنسيين اهتمام عدد من الهيئات والجهات الحكومية في الدولة والتي تمثلت في المصرف المركزي الفرنسي، وسلطة الأسواق المالية، وإدارة الجمارك، وهيئة تبيض الأموال، وقد بدأت تلك الجهات في دراسة موضوع العملات

(١) - وهذه العملات المشفرة هي: Bitcoin (BTC) و binance USD (BUSD) و Bitcoin و Gemini Dollar و Ethereum Classic (ETC) و Ethereum (ETH) و Paxos (PAX) و Paxos Gold (PAXG) و Litecoin (LTC) و GUSD و XRP، وتمت الموافقة مسبقاً على إدراج نفس العملات المشفرة، باستثناء ETC و XRP. كما لاحظت الجهة التنظيمية أنه "إذا قررت جهة مرخصة استخدام عملة في القائمة الخضراء، فيجب عليها إبلاغ DFS قبل البدء في استخدامها". للمزيد مقالة بعنوان: نيويورك تسمح بتداول عشرة عملات مشفرة لأول مرة بقلم/ أيمن عبدالله بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠٢٠ بالموقع التالي:

<https://www.aljadeed.com/2020/08/10>

(٢) - أبدت فرنسا تجاوباً في التعامل مع العملات الرقمية، حيث افتتح بعاصمتها باريس عام ٢٠١٤ أول مركز لبتكوين في أوروبا، وتم السماح بتداول هذه العملة في متاجر بيع التبغ الفرنسية. بالمقابل رفض البرلمان الفرنسي أربع مرات -آخرها هذا الأسبوع- خفض الضرائب على أرباح تداول العملات الرقمية من ٣٧٪ إلى ٣٠٪. وعلى الرغم من التراجع الكبير بأسعار العملات الافتراضية خلال هذا العام أعلنت بورصة شتوتغارت -ثاني أكبر بورصات ألمانيا- عزمها إدراج عمليتي بتكوين وإيثريوم ضمن عروضها بدءاً من العام المقبل.

الافتراضية والإشكاليات المحيطة به. ولذا كانت فرنسا من أوائل الدول التي سعت إلى دراسة العملات الافتراضية؛ لتحديد موقفها منه، وكان أولى القرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية الفرنسية فيما يخص العملات الافتراضية هو القرار الصادر عن لجنة التنظيم والمصرفي المالي عام (٢٠٠٣) والتي أقرت فيه بأن العملات الافتراضية عبارة عن سند دين يركز على عقد ثقة ما بين المتعاملين، وهو ما يسفر عنه نوع جديد من العملات، وقد تضمن هذا القرار الخصائص العامة المميزة للعملات الافتراضية^(١).

وفي عام (٢٠١٣) قد اعترف المصرف المركزي الفرنسي بعملة البيتكوين كعملة افتراضية غير وطنية أو رسمية، أي غير منظمة^(٢)، وبالتالي فهي لا تخضع للقوانين المالية والمصرفية السارية بفرنسا، وقد أقر المصرف في (يناير ٢٠١٤) بتنفيذه لسلطة الرقابة الاحترازية على المعاملات المستخدمة للعملات الافتراضية، وقد نصت تلك السلطة الرقابية على مجموعة من التدابير التي سوف تتبعها، بحيث إذا تم بيع أو شراء عملة البيتكوين مقابل أي عملة من العملات الرسمية، فإن هذه الممارسة لا تتم سوى من خلال الوساطة والتي تتمثل في مقدمي خدمات الأداء، وهو الشركة أو الجهة التي تقوم باستلام أموال المشتري وتحويلها إلى البائع. ولكي يتسنى لمقدمي خدمات الأداء ممارسة هذا النشاط يجب أن يحصلوا أولاً على رخصة لمزاولة هذا النشاط من سلطة المراقبة الاحترازية، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات الائتمان، ومؤسسات العملات الافتراضية. وعلى تلك المؤسسات المرخص لها بمزاولة دور الوساطة في مجال العملات الافتراضية

(1) ROCHFELD, J. (2003). Monnaie électronique : Arrêté du 10 janvier 2003 portant, Paris : Revue Trimestrielle de Droit Civil, P. 361.

(2) Christian Pujalte. (2014), Conclusions du commissaire du gouvernement, Dans L'avocat et les juridictions administratives, P. 383.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٦٠)
أن تضع نظاماً للمراقبة الداخلية، وتتخذ كافة التدابير اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتمويل ودعم الجماعات الإرهابية مادياً^(١).

وفي تطور لافت اعترفت محكمة فرنسية بالبتكوين كعملة لها قيمة مالية^(٢)؛ وهو ما يعتبر تحولاً نوعياً كبيراً في هذا الشأن، وبمثابة لفت انتباهه وبقوة من قبل القضاء للمشرع الفرنسي لكي يعترف وينظم هذا النوع من العملات بشكل رسمي. لاسيما وأن محافظ البنك المركزي الفرنسي، في شهر سبتمبر من العام ٢٠٢٠. كان قد صرح بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه التخلف عن الركب في سباق العملة الرقمية للبنك المركزي CBDC، وأن اليورو الأوروبي الرقمي صار ضرورة ملحة.

(1) ACPR: Banque de France. (2014). Position de l'ACPR relative aux opérations sur Bitcoins en France, P. 1.

(٢) - جاء ذلك على أثر نزاع نشأ بين منصة الدفع بالبتكوين الفرنسية "Paymium" وشركة الاستثمار في الكريبتو "BitSpread". كانت Paymium قد قامت بإعارة شركة BitSpread ما مقداره ١٠٠٠ وحدة بيتكوين في عام ٢٠١٤. في عام ٢٠١٧، حدثت شوكة في البيتكوين وانشقت عنه عملة البيتكوين كاش. كان على المحكمة أن تقرر ما إذا كان BitSpread مدينة لـ Paymium بأي عملة من عملات البيتكوين الكاش التي نشأت من الشوكة. في النهاية، قضت بأن البيتكوين كاش تخص BitSpread، تماماً مثل الأرباح الموزعة التي يتم دفعها إلى المساهمين. وكجزء من قرارها، خلصت إلى أن البيتكوين كان رصيذاً قابلاً للاستبدال، مثل المال. هذا الحكم قد يشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات في سوق الكريبتو الفرنسي. والمنشور بتاريخ ٧ / ٣ / ٢٠٢٠ بواسطة شوقي دليمي؛ آخر زيارته بتاريخ ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٠ بالموقع التالي:

<https://arab-btc.net/>

كما أدلى رئيس البنك المركزي الأوروبي (ECB) بتصريحات مماثلة؛ وأكدت على ذلك رئيسة البنك المركزي الأوروبي؛ بأن إدخال اليورو الرقمي سيسعى إلى تشغيل مكمل لنظام العملة الورقية في منطقة اليورو.^(١)

٣- **سويسرا**: تعتبر سويسرا واحدة من أكثر الدول ودية فيما يخص التعامل وتداول العملات الافتراضية. إلا أن ذلك قد جعل منها مركزاً للعديد من عمليات الطرح الأولي للعملة الناجحة، وقد أصدرت هيئة الإشراف على السوق المالية السويسرية إرشادات بشأن عمليات الطرح الأولي للعملات الرقمية. ويتعين على الشركات التي تصدر عملة

(١) - وفقاً لتقرير صادر عن "رويترز" نُشر في ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٠، فقد حث وزير المالية الألماني الاتحاد الأوروبي على تسريع الخطط الخاصة باليورو الرقمي المقترح. من خلال حديثه عبر مؤتمر بث على الإنترنت حول مستقبل المدفوعات في المنطقة الأوروبية، وأشار إلى أن معظم الشركات والمستهلكين بدأوا في طلب الأموال الرقمية. وأكد وزير المالية الألماني على أهمية العمل بجد نحو إصدار العملة الأوروبية الرقمية دونما انتظار أكثر. ويذكر أنه في وقت سابق من العام ٢٠٢٠، كان الموقف مختلفاً عما هو عليه الآن حيث دعا رئيس "البنك المركزي الألماني" المنظمين الأوروبيين إلى العمل على منع عملة "لييرا" التي أصدرها الفيس بوك من اكتساب موطئ قدم في المنطقة الأوروبية. وعرض رئيس البنك المركزي الألماني أيضاً اليورو الرقمي كإجراء مضاد قابل للتطبيق ضد عملة "لييرا". وقد كشف البنك المركزي الأوروبي عن قربه من إصدار تقرير مفصل حول اليورو الرقمي المخطط له. للمزيد حول هذا الموضوع: مقالة منشورة بعنوان: وزير المالية الألماني يدعو إلى تسريع تطوير اليورو الرقمي... لهذه الأسباب! بواسطة الأستاذ/ شوقي دليمي:

بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠٢٠ بموقع أخبار العملات الافتراضية تاريخ آخر زياره ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٠:

محل التنفيذ الافتراضي البيبتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٦٢)
افتراضية الحصول على ترخيص من هيئة الإشراف على السوق المالية السويسرية، التي
أغلقت مؤخرًا شركة تصدر عملة إلكترونية مزيفة لعدم وجود مثل هذا الترخيص^(١).

٤ - الصين: في البداية اتخذت متشددا تمامًا تجاه العملة الافتراضية. وأصدرت
سبع وكالات حكومية^(٢)؛ بيانًا مشتركًا حظرت فيه بشكل أساسي كافة أشكال التعامل
والتداول للعملات الافتراضية، وأية تمويلاتٍ من خلال عمليات الطرح الأولي للعملات.
ولديها في واقع الحال أكثر لوائح العملة المشفرة صرامة بين الاقتصاديات الكبرى، ويُفسر
هذا بدافع رغبتها في مكافحة تدفق رأس المال والفساد^(٣).

ولكن الآن وجدناها تتخذ موقفًا مغايرًا تمامًا في التحول نحو إصدار عملتها الرقمية
الافتراضية - اليوان الرقمي - بينما لا يزال الاتحاد الأوروبي في مرحلة البحث والدراسة
والانتظار، وجدناها تقوم بخطوات عملية نحو القيام بإجراء اختبارات متقدمة لمشروع الدفع

(1) finma. (September 2017), FINMA closes down coin providers and issues warning about fake crypto currencies, finma, Retrieved from: [https://www.finma.ch/en/news/2017/09/20170919-mm-coin-anbieter. /](https://www.finma.ch/en/news/2017/09/20170919-mm-coin-anbieter/)

(٢) - وأهمهم: بنك الشعب الصيني وهيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية، ولجنة تنظيم البنوك الصينية،
ولجنة تنظيم التأمين الصينية.

(3) ANDREW NELSON. (FEBRUARY 2018), Crypto currency Regulation In 2018: Where The World Stands Right Now, Bitcoin magazine, Retrieved from: [https://bitcoinmagazine.com/articles/cryptocurrency-regulation-2018-where-world-stands-right-now.](https://bitcoinmagazine.com/articles/cryptocurrency-regulation-2018-where-world-stands-right-now)

الإلكتروني لعملتها الرقمية (DCEP). وتبدأ العمل بعملة اليوان الرقمي في محطات الوقود والغاز في بعض مدنها.^(١)

٥- وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول العربية التي كان لها شأنًا كبيراً في دراسة وتحليل الجوانب القانونية المختلفة للعملات الافتراضية، وقد حذر مصرف الإمارات المركزي المواطنين من التعامل بأي شكل من الأشكال بالعملات الافتراضية، وفي تلك الأثناء يقوم المصرف بدراسة الطرق والآليات التي تمكنه من تنظيم التعامل بهذا النوع المُنقن من العملات، والذي بالطبع سيكون صادراً عن الدولة وخاضعاً لرقابتها، وبالفعل قد تمكنت دولة الإمارات من إصدار عملة افتراضية مرتبطة بالدرهم الإماراتي في الفضاء السيبراني، وقد أطلقت عليها اسم (E Mash)، وحظرت التعامل بأي عملة متعارف عليها في الوقت الحالي كالببتكوين^(٢). ونفي البنك المركزي الإماراتي

(١) - كان البرلمان الصيني قد صرح في عام ٢٠١٩ أنه يتوقع اكتمال اليوان الرقمي وإطلاقه بالكامل قبل الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٢٢ في بكين. كما تم الإشارة في شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بأن الصين ستضع العملة الرقمية DCEP الخاصة بها كبديل قابل للتطبيق لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي. راجع موقع أخبار العملات الافتراضية حول هذا الموضوع:

<https://arab-btc.net/>

(٢) عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي. (٢٠١٨). التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، قسم القانون الخاص، ص. ٢٧-٢٨. وأنظر أيضاً: دبي تطلق عملة رقمية خاصة ٦ أكتوبر، ٢٠١٧ by Ayman Abdullah آخر زياره ٧ / ١١ / ٢٠٢٠ بالموقع التالي:

<https://www.aljadeed.com/category/technology-news/>

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٦٤)
مجدداً وتحديداً بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠١٩ أن يكون قد صرح بأي شكل بتداول العملات
الافتراضية المشفرة أو بترخيص التعامل بها بأي شكل أو صورة من الصور.^(١)

(١) - راجع الخبر المنشور بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠١٩ بعنوان: الإمارات تنفي بدء اعتماد العملات الرقمية
المشفرة بالموقع التالي:

<https://www.hashtagarabi.com/109075/>

أصبح شراء وبيع العملات الرقمية المشفرة أسهل من أي وقت مضى من خلال المنصات الرقمية مثل
Bit Oasis أو IQ Options أو في بورصة تداول مثل بورصة الأصول الرقمية DeX التي تخضع
لأنظمة سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي. ومن السهل القيام بذلك: ومن أجل ذلك
أصدر سوق أبوظبي العالمي في دولة الإمارات قواعد للعملات الافتراضية، وبدأ التداول بالفعل في
بورصة الأصول الرقمية DeX. وفي السياق نفسه أعلن مصرفها المركزي وبالتعاون والاشتراك مع
المملكة العربية السعودية عن مشروع عملة رقمية تجريبية باسم "عابر". كما أنه من المرجح كذلك أن
يصدر بنك الكويت المركزي نظاماً وطنياً للعملة الرقمية المشفرة ومدفوعاتهما. وأصدر مصرف البحرين
المركزي قواعد تتعلق بمجموعة من الأنشطة المرتبطة بالأصول الرقمية المشفرة، بما فيها الترخيص
والحوكمة والحد الأدنى لرأس المال وبيئة الضبط وإدارة المخاطر والأمن السيبراني وغيرها من
الجوانب. وبعد حظر الأصول الرقمية لفترة، أصدرت إندونيسيا قواعد تضبط تداولها. وأصدرت هيئة
الأوراق المالية الماليزية إطار عمل ضمن توجيهات الأسواق المعتمدة، وهي التوجيهات التي تطبق على
منصات التمويل الجماعي للأسهم ومنصات التمويل بين الأقران للمزيد:

https://www.moneysmart.ae/ar/Pages/are_you_ready_for_crypto_investing_ar.aspx

٦- أما المملكة العربية السعودية؛ فقد رفضت هي الأخرى التعامل مع هذه العملات، حيث اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، قرارًا بمنع المؤسسات المالية المختلفة وخاصة المصارف، من التعامل مع العملات الالكترونية بأي شكل كان، وذلك في سبتمبر من عام ٢٠١٧. ^(١) وعادت وأكدت على موقفها هذا في العام ٢٠١٨. ^(٢)

ومع ذلك فقد أصدرت بالاشتراك مع دولة الإمارات العربية العملة الرقمية التجريبية المعروفة باسم "عابر" ^(٣) كمشروع تجريبي في العام ٢٠١٩، لتكون عملة يتم

(١) - للمزيد راجع: أربعة دول عربية تقود حربا على العملات الافتراضية.. لماذا؟ والمنشور بتاريخ الأحد، ٠٨ أكتوبر ٢٠١٧ ٢٣:٠٧ م بتوقيت غرينتش، بموقع عربي ٢١ على شبكة الإنترنت: آخر زياره ٢٨/١١/٢٠٢٠.

<https://arabi21.com/story/1039836/>

(٢) - ساما محذرة: العملات الرقمية لها عواقب سلبية وغير مراقبة، آخر تحديث: الأربعاء ٢٧ رمضان ١٤٤١ هـ - ٢٠ مايو ٢٠٢٠ GMT 07:51 - KSA 10:51، تاريخ النشر: الثلاثاء ١٠ رجب ١٤٣٩ هـ - ٢٧ مارس ٢٠١٨ GMT 20:00 - KSA 23:00، المصدر: الرياض - واس ومتاح بالموقع التالي:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets/2018/03/27>

(٣) - راجع: إطلاق مشروع العملة الافتراضية الإلكترونية التجريبية بين السعودية والإمارات بموقع أربيان بيزنس: بتاريخ السبت الموافق ١٩ يناير ٢٠١٩ آخر زياره ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠:

<https://arabic.arabianbusiness.com/all-news/>

إذ قامت مؤسسة النقد العربي السعودي ساما ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإطلاق مشروع "عابر" لإصدار عملة رقمية يتم استخدامها بين البلدين في التسويات المالية من خلال تقنيات سلاسل الكتل والسجلات الموزعة، وذلك في إطار إثبات مفهوم (Proof-of-concept).. وتتلخص الأهداف من هذه الخطوة، في فهم ودراسة أبعاد التقنيات الحديثة وجدواها عن كذب من خلال التطبيق الفعلي ومعرفة مدى أثرها على تحسين وخفض تكاليف عمليات التحويل وتقييم المخاطر التقنية وكيفية

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٦٦)

استخدامها في المجال التجاري بين البلدين فقط، ويتحكم فيها البنك المركزي في الدولتين بشكل حصري، ودون أن يكون للأشخاص في الدول العربية الحق في التعامل بها وإنما ينحصر بين الحكومتين فقط. وهذا يعتبر تحولاً ملحوظاً وكبيراً نحو الأخذ والتنظيم مستقبلاً لهذه العملات المستحدثة كضرورة اقتصادية وقانونية وتقنية ملحة.^(١)

٧- وكذلك تعتبر مصر من بين الدول العربية الراضة لهذه العملات. كما أن مفتي

الجمهورية، أصدر بياناً في مطلع عام ٢٠١٨، أكد فيه أن التعامل بالعملات المشفرة حرام شرعاً، ولكن على الرغم من ذلك إلا أنه في نوفمبر ٢٠١٩، بدأت تقارير تتحدث عن أن البنك المركزي يريد تخفيف القيود المفروضة على السوق، من خلال فرض قوانين خاصة بهذا السوق، كذلك تحدثت تقارير عن أن مصر أصبحت واحدة من الدول العربية التي تفكر في إصدار العملة المشفرة الخاصة بها والمرتبطة بالبنك المركزي.

كما أصدرت مصر قانون البنك المركزي الجديد ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذي عرف في مادته

الأولى: النقود الالكترونية والنقود المشفرة ونظم الدفع الالكترونية ووسائل الدفع وغيرها من المسائل ذات الصلة، وهو ما يعد تحولاً مهماً من قبل الدولة المصرية في هذا الاتجاه.

التعامل معها، إلى جانب تأهيل الكوادر التي ستعامل مع تقنيات المستقبل، وفهم متطلبات إصدار عملة رقمية تُستخدم بين دولتين. كما تهدف الخطوة الأولى من نوعها بالمنطقة، إلى إيجاد وسيلة إضافية لتنظيم التحويلات المركزية في البلدين، وإتاحة المجال أمام البنوك للتعامل مع بعضها البعض بشكل مباشر لتنفيذ التحويلات المالية. كما سيسمح هذا المشروع ببحث إمكانية استخدام النظام كنظام احتياطي إضافي للنظم المركزية لتسوية المدفوعات المحلية عند تعطلها لأي سبب.

(١) - راجع في ذلك: مقالة للأستاذ/ أحمد حسن بموقع أخبار البيتكوين أواخر تعديل ٣ يناير، ٢٠٢٠

بعنوان: العملات الالكترونية في الدول العربية . اختلفت الأسباب والحظر واحداً بالموقع التالي:-

<https://www.bitcoinnews.ae/>

٨- وتعتبر قطر أيضا من الدول الرافضة لهذا النوع من العملات المشفرة

الافتراضية. حيث قامت هيئة الرقابة المالية في البلاد، بحظر جميع خدمات هذه العملات في مطلع عام ٢٠٢٠. وأوضح مركز قطر للمال: أنه لا يوجد إجراء خدمات الأصول الافتراضية في مركز قطر المالي، في هذا التوقيت الحالي. لكن عبارة في هذا التوقيت الحالي تشير إلى إمكانية استخدام العملات الالكترونية هذه في المستقبل، وفي سياق متصل تأتي سلطنة عمان. حيث حذر البنك المركزي من استخدام أو تداول العملات المشفرة مثل الداج كوين Dagcoin، وغيرها من العملات الاحتمالية، مشيرًا إلى أن مثل هذه العملات محفوفة بمزيد من المخاطر العالية ولا تخضع لحماية القانون المصرفي في البلاد رقم ١١٤ / ٢٠٠٠.

٩- وفي سلطنة عمان. لم يختلف الحال عما هو عليه في بقية الدول العربية ومعظم دول

العالم من التوجس والخوف والتحذير من التعاملات بهذه العملات الافتراضية.^(١) لما يتعلق بها من إشكاليات ومخاطر قانونية وتقنية واقتصادية أحيانا.

وبالجملة ما زالت دولنا العربية شأنها شأن الكثير من دول العالم - بما فيها منطقة الخليج العربي - تتعامل مع العملات الالكترونية الافتراضية بمزيد من التحفظ، سواء على مستوى الحكومات والمؤسسات المالية، وذلك نظرا لمخاطرها القانونية والأمنية وغيرها مما

(١) - راجع في ذلك: مقالة للأستاذ/ أحمد حسن بموقع أخبار البيتكوين بعنوان: العملات

الالكترونية. " بنك عمان المركزي يحذر المستثمرين من هذه العملات الافتراضية"، آخر تعديل بتاريخ

٨ أكتوبر، ٢٠٢٠، بالموقع التالي:-

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٦٨)
سنعرض له فيما يأتي؛ بينما المواطنين يثبتون يوماً تلو الآخر اهتمامهم المتزايد بهذا السوق
الواعد في قادم الأيام.

١٠- **وأما بخصوص مملكة البحرين.**^(١) فإنها كسائر الدول لا تتعامل ولا تعترف تشريعياً
وقانونياً بالعملات الافتراضية الرقمية «بتكوين ونظائرها» إلا أنها تسابق الزمن للقيام بذلك
في قادم الأيام؛ ولذا فقد قامت بترخيص أول شركة أجنبية متخصصة في تقديم تقنيات
العملات الافتراضية في الشرق الأوسط؛ وتقدم منصة لتبادل العملات الافتراضية لشراء وبيع
وتخزين البيتكوين وغيرها من العملات الرقمية على رغم المخاطر التي تواجه الاستثمار
فيها والتقلبات السريعة في الارتفاع والانخفاض بقيمتها. وقام مصرفها المركزي بإصدار
مسودة قواعد لتنظيم عمل مشغلي هذه الأصول الرقمية، للتأكيد على مساعي المملكة الرامية
لوضع نفسها في مصاف رواد التكنولوجيا المالية في المنطقة.

وجدير بالذكر أن هنالك دول كاليابان وكوريا الجنوبية تستعدان لإجراء اختبارات
تجريبية للعملة الرقمية السيادية في العام ٢٠٢١؛ وبحسب دراسة أجراها مركز أبحاث
التكنولوجيا المالية الأوروبي "dGen"، فإن ما يصل إلى ثلاثة إلى خمسة بلدان ستحل
العملة الرقمية فيها محل العملة الورقية بحلول العام ٢٠٣٠.^(٢)

(١) - للمزيد حول هذا الموضوع: مصرف البحرين المركزي ينشر مسودة قواعد بخصوص الأصول
الرقمية:

<https://www.cnbcarabia.com/news/view/48122/>

(٢) - راجع أخبار العملات الافتراضية بالموقع التالي:

<https://www.bitcoinnews.ae/>

المبحث الثاني:
محل التنفيذ الافتراضي
((البيتكوين ونظائرها)).

بداية لابد من الإشارة إلى أن محل التنفيذ التقليدي والذي تناولته التشريعات الإجرائية في مصر والدول العربية لابد وأن يكون مالا أو حقا ماليا أو ما مآله إلى المال طبقا للقواعد والضوابط المقررة في هذا الشأن وأهمها؛ أن يكون مملوكا للمدين سواء كان في حيازته أم في حيازة غيره، وأن يكون مما يجوز حجزه قانونا. ^(١) وهذا يدعونا أولا: للتعرف على

(١) - وللمزيد حول محل التنفيذ والضوابط التي تحكمه المؤلفات العامة في قوانين المرافعات والإجراءات المدنية العربية نذكر منها: د. أحمد مليجي: الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقا لنصوص قانون المرافعات معلقا عليها بآراء الفقه وأحكام القضاء، الجزء الأول، بدون ناشر أو تاريخ، ص ٥١٠ وما بعدها حيث تناول سيادته كافة القواعد التي تتعلق بمحل التنفيذ وضوابطه وفقا لنصوص قانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ معلقا عليها بالآراء الفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة. وأنظر لنا: مبادئ التنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري معدلا بالقانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٧، ص ١٣٦ وما بعدها. وراجع كذلك ضوابط محل التنفيذ في القانون الاماراتي: د. محمد نور شحاته: التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق قانون الإجراءات المدنية الاتحادي ١١ لسنة ١٩٩٢، أكاديمية شرطة دبي ١٩٩٢. د. عاشور مبروك: التنفيذ الجبري في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات ١٩٩٥ - ١٩٩٦. وراجع كذلك: د. علي عبد الحميد تركي: الوجيز في مبادئ إجراءات التنفيذ الجبري وفقا لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي معدلا بالقانون ١٠ لسنة ٢٠١٤، دار الإمارات الحديثة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص ١٤٩ - ١٦٣. وراجع كذلك نص المادة ١٠٦ من اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٨. معدلة بالقرار ٣٣ لسنة ٢٠٢٠، والتي قامت بتحديد ما يجوز وما لا يجوز حجزه من الأموال. وراجع كذلك: د. بكر عبد الفتاح السرحان: شرح قانون الإجراءات المدنية الاماراتي وفقا لأحدث وآخر التعديلات، طبعة دار الحافظ ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠، د. سيد أحمد محمود: أصول التنفيذ

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٧٠)
المخاطر والمحاذير المختلفة التي تكتنف هذا النوع من العملات الافتراضية والتي كانت
ولا زالت سبباً لرفضها وحظرها أو على أقل تقدير التردد في تنظيمها والتعامل بها. وذلك
في ((مطلب أول)) ونعرض في ضوء ذلك لمدى صلاحية الأموال والنقود الرقمية أو
الإلكترونية عموماً والأموال والعملات الافتراضية المشفرة خصوصاً للتنفيذ عليها. في
((مطلب ثان)) وأخيراً بوصفها عملات المستقبل نعرض في ((المطلب الثالث))
للضمانات الكفيلة بتدعيم الثقة فيها والتي من شأنها أن تجعلها صالحة للتنفيذ عليها وفق
الآليات التي تتناسب وطبيعة تلك المعاملات الافتراضية والمتعاملين بها. على الترتيب
التالي:

المطلب الأول:

مخاطر العملات الافتراضية وانعكاساتها على صلاحيتها للتنفيذ.

تعتبر النقود والأموال - أي كان نوعها أو صورتها أو أشكالها أو البيئة التي تعمل فيها - ذا
أهمية قصوى في حياة البشرية جمعاء على كافة الأصعدة وشتى المجالات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية وغيرها. ومن هذا المنطلق وكأي نشاط من الأنشطة البشرية، يمكن

الجبري في قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني وفقاً لأحدث التشريعات وأحكام القضاء، دار
الكتاب الجامعي، طبعة ٢٠١٥. وعلى مستوى القوانين الإلكترونية: راجع: قانون المعاملات الإلكترونية
العماني وتعديلاته رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٨ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٨٦٤. وراجع كذلك قانون
التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته ولأئحته التنفيذية رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥
والمعدلة بالقرار رقم ٧ / ٢٠٠٧ وبالقرار رقم ٣٨ / ٢٠١٩ وآخرها بالقرار رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٠
والمنشور بالعدد ٩٥ تابع بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٠، والقانون الاتحادي الإماراتي للمعاملات والتجارة
الإلكترونية رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٤٢ السنة السادسة
والثلاثون بتاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٠٦ .

أن ينطوي إصدارها واستخدامها على الكثير من المخاطر والمحاذير كتزويرها والانخفاض الشديد لقيمتها أحيانا بالإضافة إلى جرائم السرقة والنصب والاحتيال وغيرها من أوجه الاستغلال غير المشروع. ومع ذلك يُنظر إلى هذه المخاطر على أنها عادية نظرا لأن التشريعات الجنائية تحاصرهما وتضع تشريعات وقوانين صارمة بشأنها، وذلك بهدف حماية حقوق أصحابها، ويتم دمج السياسات الجنائية مع المالية والمصرفية التي تضع المبادئ التوجيهية لتبادل هذه الأموال وتبني الأطر النقدية للاعتراف بها، وسبل استخدامها في التعاملات اليومية وتبادلها بين الأفراد والمؤسسات.

إلا أن هناك بعض المخاطر غير المتوقعة والتي تلحق بالتعاملات النقدية المستحدثة، وتُهدد أصحاب هذه الأموال، وترتبط بالعديد من الجرائم الأخرى التي تهدد المصالح العامة بالمجتمع، والأمن القومي والسياسي للدول، فإن ذلك يتطلب من كافة الأطراف المعنية التفكير بدقة وعمق حول مدى إمكانية اعترافهم بها كوسيلة أو أداة للتبادل ومدى تقبلها للقيام بنفس دور النقود التقليدية الوطنية^(١).

ويمكن لنا أن نبرز أهم تلك المخاطر والمحاذير فيما يلي:- أولا: اقتارها إلى التنظيم القانوني الشامل^(٢) اللوائح الخاصة بالعملات الافتراضية ليست شاملة أو منهجية بما

(١) أشرف توفيق شمس الدين. (٢٠١٩). مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية،

المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية

في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٦٦٠.

(٢) - ولمعرفة المزيد حول مدى قانونية هذه العملات المشفرة راجع: مقالة الأستاذة/ مايا نادر:

بعنوان: " العملات الافتراضية .. تداولات قانونية مستقبلية أم فقاعة اقتصادية ؟ بصيغة pdf، 7/ مارس

٢٠١٨، آخر زيارة ٣/١١/٢٠٢٠ والمتاحة للتحميل بالموقع التالي:

<https://mothakirat-takharoj.com/>

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٧٢)

يكفي، مما يعيق قبولها في جميع أنحاء العالم. وتفتقر إلى الإشراف من المسؤول المركزي، مما أعطى فرصاً للمعاملات غير القانونية وعمليات تبييض أو غسيل الأموال.

ثانياً: التقلبات الشديدة في قيمتها: حيث تكون خارج نطاق رسوم البنك المركزي، متقلبة للغاية.^(١) لذلك فهي أداة أقل ملاءمة لتخزين القيمة أو كوسيلة للتبادل. على سبيل المثال، بلغت عملة البيتكوين ذروتها في نهاية عام ٢٠١٧ عند ما يقرب من ٢٠٠٠٠ دولار لكل وحدة. انخفض لاحقاً إلى حوالي ٣٠٠٠ دولار لكل وحدة في غضون عام واحد. ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى في ٢٠٢٠ حسب منصة التعاملات coinmarketcap ارتفع

أنظر كذلك: جمال الموساوي: "البيتكوين" عملة افتراضية تتوسع: مخاوف من تقويض سيادة الدولة مالياً وأمنياً - مجلة الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث ٢٠١٨، ص: ٤ - ٧، كذلك: أحمد عدنان يوسف: العملات الافتراضية والمسار المجهول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج ٢٦، ع ١٤، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية ٢٠١٨، ص ٧، لامية طاله: العملة الافتراضية البيتكوين: Bitcoin المفهوم، الخصائص، والمخاطر على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق للعلوم، ع ١٦٤، جامعة زيان عاشور الجلفة، ٢٠١٩، ص ١٤٨ - ١٦٣ .

(١) - راجع مقالة بعنوان: "٦٤٠ مليار دولار خسائر العملات الرقمية في ٢٠١٨" بقلم الأستاذ/ طه رزق بموقع:

<https://www.imlebanon.org/source/aljounhouria/>

والمنشور بتاريخ September 11, 2018 07:28 AM آخر زياره بتاريخ الأربعاء ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠. حيث واصلت العملات الرقمية المشفرة تراجعها أمس، لتعمّق خسائرها منذ بداية العام الجاري وتخسر نحو ٦٤٠ مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية، حيث هبطت «بيتكوين» إلى ٦٢٨٧ دولاراً، متراجعة بنسبة قدرها ١.٥٦٪، كما هبطت الايثريوم بنسبة ٢.٠٣٪ عند ١٩٧.٤ دولاراً. وتسبب هذا التراجع القوي في انخفاض القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية الافتراضية إلى ١٩٧ مليار دولار، متراجعة بنحو ٦٤٠ مليار دولار من ذروتها المسجلة في كانون الثاني الماضي.

سعر البيتكوين إلى ١٣٩٢٦ ألف دولار لأول مرة في ٢٠٢٠، بينما اجتازت حاجز الـ ١٤ ألف دولار في العديد من البورصات المختصة بالعملات الرقمية المشفرة، مثل بورصة "إكسمو." على الرغم من أنه لا يزال بعيدا من الرقم القياسي الذي سجلته في عام ٢٠١٧^(١).

ثالثا: الجانب المتعلق بالهواجس الأمنية: إذ على الرغم من التقدم الهائل في تقنيات التشفير لا يزال فقدان معلومات المصادقة أو تسربها أمرا ممكنا، وهو ما قد يتسبب في خسائر كبيرة لمالكي العملات الافتراضية، بالإضافة إلى عدم قدرة الجهات الرقابية والسيادية في الدول من تتبع العمليات التي تجري باستخدامها؛ مما يسمح لأصحاب الأنشطة المشبوهة بممارسة أنشطتهم بعيدا عن أعين الحكومات، كما يمكن استخدامها في غسيل الأموال^(٢).

(١) - راجع في ذلك مقالة بعنوان: أسعار البيتكوين فوق ١٤ ألف دولار لأول مرة في ٢٠٢٠ بصفحة اقتصاد صحيفة العين الإخبارية، بتاريخ السبت ٣١ / ١٠ / ٢٠٢٠، ٠٦:٠٧ م بتوقيت أبوظبي، آخر زياره بتاريخ ٣ / ١١ / ٢٠٢٠. بالموقع التالي:

<https://al-ain.com/article/bitcoin-prices-above-14-000-first-time-in-2020>
كما ارتفعت العملات الرقمية الأخرى، وحققت عملة "Ethereum" بنسبة ٣.٠٩٪، ووصل سعر العملة الواحدة إلى ٣٩٠.٣٤ دولار، بينما وصل سعر عملة "Ripple" إلى ٠.٢٤٢ دولار. بينما حققت عملة "Bitcoin Cash" ارتفاعا وصل إلى ١.٩٣٪ من قيمتها ووصل سعرها إلى ٢٦٣.٤ دولار للعملة الواحدة. يشار إلى أن قيمة السوق الرقمية تقدر حاليا بـ ٤٠٣.٧٧٣ مليار دولار، بينما تسيطر عملة "البيتكوين" على ٦٣.٨٪ من قيمة السوق. ولمعرفة المزيد حول أسعار عملة البيتكوين في مقابل العملات العربية والعالمية راجع: احدث أسعار للبيتكوين (BTC) المحدثه كل ساعه بتاريخ الثلاثاء الموافق ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ والمنشورة بالموقع التالي:

<https://www.currencyc.com/ar/btcrates.html>

(٢) مراد بن صغر. (٢٠١٩). الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٥٨٣.

رابعاً: المخاطر المتعلقة بالسيولة.^(١) إذ العملة الافتراضية مجرد نوع من الاتفاق الضمني

يتم في مجتمع الإنترنت والذي قبل التعامل بها وبتداولها حتى الآن، وبالتالي إذا لم يتمكن المصدر من تلبية احتياجات إعادة الشراء للمستهلكين، فسيؤدي ذلك إلى توليد مخاطر السيولة. كلما زاد حجم الإصدار للعملة الافتراضية، حدثت مخاطر أكبر، وأصبحت الأنشطة التجارية لتقدم الشبكة الافتراضية تتسارع باستمرار وتميل إلى تضخيم المخاطر.

خامساً: أن استخدام العملات الافتراضية يتطلب توافر مجموعة من الشروط لدى

مستخدميها وممتلكيها أو راغبي شرائها وامتلاكها، وهو ما يقتضي ضرورة توافر المعرفة والخبرة الواسعة لدى مستخدميها للأساليب التكنولوجية، وأن يتوافر لدى الأطراف المتعاملة محفظة إلكترونية، وهي المقابل للحساب البنكي في المعاملات المالية التقليدية، ويتم إيداع العملات الرقمية فيها وحفظها، كما يتم من خلالها استقبال العملات أو تحويلها، وتلك المحافظ لا ترتبط بنوع محدد من العملات الافتراضية، فيمكن لصاحب المحفظة امتلاك أكثر من نوع من العملات، كما أنها السبيل للمشاركة في عملية التعدين، وتكون تلك المحفظة الإلكترونية من مفتاحين؛ هما: المفتاح العام، والمفتاح الخاص^(٢).

وأنظر أيضاً: د. فوزي أو صديق: إشكالية المعلوماتية بين حق الخصوصية وإفشاء الأسرار المهنية "السر البنكي نموذجاً" بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات، بتاريخ ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣.

(1) Jiang Xuping. (2003), Virtual currency impact on traditional financial activities. Financial electronic, P. 5.

(٢) أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم. (٢٠١٨). النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، منتدى الفقه الإسلامي، ص. ١١، المفتاح العام: والمفتاح العام عبارة عن مجموعة من الأرقام والحروف تُشابه أرقام حساب الفرد في المعاملات المالية التقليدية، وعند استقبال صاحب المحفظة للعملات يُعطي المرسل المفتاح العام، الذي يقوم بدوره بإدخاله من خلال

وكنتيجة منطقية لما تقدم؛ وجدنا أغلب دول العالم لا تعترف بالنقود الافتراضية كنوع قانوني من النقود. لكونها تفتقر لخصائصها الطبيعية والتي من أهمها خاصية الوفاء والإبراء كأهم خاصية يهتم بها القانونيون والاقتصاديون معا، وهذا ما يمنح للدائن الحق في أن يرفض تسديد دينه من خلالها ويُسدده من خلال النقود الورقية، دون أن يكون عليه أية مسؤوليات تجاه المدين^(١).

المطلب الثاني:

نطاق محل التنفيذ على الأموال والعملات الافتراضية.

قبل أن نتطرق لتحديد هذا النطاق بدقة لاسيما في ضوء المحاذير والمخاطر المرتبطة بهذا النوع المستحدث من الأموال اللامركزية سألقة الذكر يتعين علينا التأكيد على أن التعريفات القانونية للنقود قد ركزت على الخصائص المادية للأوراق النقدية والعملات المعدنية لأغراض التصنيف القانوني. وهو منطلق هام لمعرفة مدى انطباق صفة المالية والنقدية وتحقق خصائصها ووظيفتها من عدمه على هذه الأموال الالكترونية بمختلف صورها وأشكالها.

وذلك راجع فيما يبدو لي لتعدد المفاهيم المختلفة للمال: إذ يتعامل القانونيون والاقتصاديون مع المال من نقاط انطلاق مختلفة. ينظر المحامون بشكل تقليدي إلى ما إذا كانت وسيلة التبادل هي مناقصة قانونية في الولاية القضائية، أي ما إذا كان يتعين على

محفظته الإلكترونية وإرسال العملات. أما المفتاح الخاص: هو المقابل للرقم السري في الحسابات البنكية الطبيعية، وهي الوسيلة التي يتمكن من خلالها صاحب الحساب استخدام العملات المتوافرة في محفظته، وهو ما يجعل معرفة أي شخص أو تمكنه من اختراق بيانات صاحب المحفظة ومعرفة المفتاح الخاص يستطيع التصرف وتحويل أو تداول العملات الموجودة بالمحفظة.

(1) Serge LANSKOY. (January 2000), the legal nature of electronic money. ConBnque de France, 73, P. 34.

الأشخاص قبولها كدفعة نهائية للديون (وسائل الدفع). يُقبل هذا التعريف على أنه أضيق من التعريفات الاقتصادية للمال، لكن اهتمامات المحامين أضيق، وقد تركزت تقليدياً على السؤال الإجرائي حول ما يمكن اعتباره تسوية نهائية للالتزامات القانونية^(١).

وقد تعددت رؤى الفقه القانوني في هذا الشأن إلى عدة آراء: الأول: ويرى أن العملات الافتراضية تعتبر شكلاً من أشكال النقود القانونية. مؤسساً قوله على: أن كلاهما يتفق مع الآخر في عملية إيداع الأموال لدى جهات الإصدار، فبينما يتم إيداع النقود القانونية في الحسابات البنكية بواسطة موظفي البنوك، تتم عملية إيداع النقود الرقمية من خلال برامج الكترونية خاصة بها، وبشكل تلقائي من خلال قيام المتعامل بعمليات الدفع من خلال البطاقات المزودة بشريحة الكترونية أو من خلال ذاكرة الحاسب الآلي الخاص بالمستهلك.^(٢)

وذهب رأي ثانٍ إلى: أنها تعتبر صورة غير مادية للنقود والعملات التقليدية. إذ يتم تحويل شكل النقود الورقية إلى الرقمية. ووفقاً لهذا الرأي فإن مؤسسة الإصدار يكون لديها مساواة

(1) F.A. Mann. (1992), The Legal Aspect of Money, Oxford University Press; 5th Edition 5th Ed., P. 5.

(٢) - راجع: د. أحمد السيد لبيب: مرجع سابق، ص ١١١، د. بو عافية الرشيد: دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، بدون ناشر، ٢٠١٤، ص ٥٢. وقد تعرض هذا الرأي للنقد من عدة زوايا الأولى: تتعلق بطبيعة المقابل المادي للحصول على النقود الالكترونية من قبل مصدرها، الثانية: من حيث طريقة التداول إذ تختلف طريقة تداول النقود القانونية عن طريقة تداول العملات الرقمية فالأولى تتم من خلال وسائل الدفع المختلفة نقدية أو غير نقدية كالشيكات وسندات الصرف وأوامر النقل، بينما الثانية يتم تداولها بوسائل الكترونية مرتبطة بمحافظ الكترونية، د. أحمد لبيب: المرجع السابق، ص ١٠٧، ص

بين المدخلات وهي النقود التقليدية التي تحصل عليها في مقابل شحن البطاقة الرقمية،

وبين المخرجات وهي العملات الرقمية التي تشحن بها البطاقة.^(١)

وذهب رأي آخر للقول: بأن النقود الرقمية تعتبر أداة ائتمان عدا العملات المعدنية - ذهباً أو فضة - وذلك تأسيساً على أن مختلف صور النقود وأشكالها تستخدم من ناحية؛ كأداة ووسيلة للتبادل، وتمثل بالتالي ديناً على مصدرها وهي الحكومة، وكمستودع أو مخزن للقيمة بالنسبة لمالكها من ناحية أخرى.^(٢)

وذهب رأي في الفقه^(٣) - نؤيده - إلى القول: بأنها تعتبر شكلاً جديداً من أشكال النقود متى توافرت فيها الضوابط المالية والقانونية الآتية: ١ - أن تكون قابلة للقياس والقبول العام كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع والوفاء وإبراء الذمة. ٢ - ضرورة الاعتراف بها تشريعياً وتنظيمياً بشكل يوضح كافة حقوق المتعاملين بها والتزاماتهم.

وأضيف إلى ما ذكر ٣ - حتمية وجود نظام يكفل رقابتها وعدم التلاعب بها في إطار تنظيمي عالمي تسترشد به الدول في وضع تشريعاتها الداخلية المنظمة لتلك العملات

(١) - د. محمد زكي شافعي: مقدمة النقود والبنوك، دار النهضة العربية ١٩٩٠، ص ٢٦ وما بعدها، د. أحمد عبد العليم العجمي: نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة ٢٠١٣، ص ١١٢. ولكن ذلك يتطلب بحسب بعض الفقه أن يقوم البنك المركزي بإخراج النقود القانونية من نظام التداول النقدي وإتلافها لتحويل قيمتها للعملات الرقمية لتداولها في عمليات الدفع ومنعاً من الازدواجية التي تقوم حينئذ لو لم يتم البنك بذلك. راجع: د. صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ٣٠، ص ٣١.

(٢) - راجع: د. أحمد عبد العليم العجمي: نظم الدفع الالكترونية، مرجع سابق، ص ١١٥

(٣) - د. أحمد السيد لبيب: مرجع سابق، ص ١١٢. د. عبدالله ناصر: التنظيم القانوني للعملات الافتراضية، مرجع سابق، ص ٤٢.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٧٨)

الافتراضية التي سيكون المستقبل لها على كل حال. ٤ - ضرورة وجود نظام فعال لفض المنازعات المتعلقة بهذه العملات وبالمعاملات التي تتم من خلالها وبما يتفق وطبيعة هذه العملات اللامركزية.

وأقترح في هذا الشأن؛ أن يتم تزويد منصات العملات الرقمية الافتراضية بنظام لا مركزي للتقاضي الذكي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الأشياء وغيرها من التكنولوجيات الحديثة. ويقوم المهتمون بالتعاون فيما بينهم في إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك من قانونيين وتقنيين واقتصاديين وغيرهم لتدعيم الثقة ورفع كافة المخاوف التي تثيرها تلك العملات الافتراضية اللامركزية أو التقليل منها إلى حد كبير. وهو ما يجعلها عملة المستقبل بحق ويجعلها مالا متقوما صالحا للتنفيذ عليه كأداة للوفاء بحقوق المتعاملين بها.

وفي هذا الشأن أدعو المشرعين العرب وبالأخص المشرع المصري؛ لإضافة باب خاص في قانون المرافعات المدنية أو المعاملات الالكترونية أو حتى بموجب قانون خاص بها يتعلق بتنظيم قواعد التنفيذ الجبري على الأموال الالكترونية بمفهومها الواسع الذي يضم النقود الالكترونية والعملات الرقمية والعملات الافتراضية المشفرة. وبما يوضح كيفية الحجز وطرقه باستخدام وسائل التقنية الحديثة ووسائل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الأشياء وربما ما ستفسر عنه التكنولوجيا الحديثة في قادم الأيام من تقنيات جديدة تناسب هذا النوع المستحدث من الأموال الافتراضية المشفرة.

أما مفهوم المال عند الاقتصاديين؛ فقد اتخذ مدلولاً أوسع منه عند القانونيين مع الأخذ في الاعتبار أيضاً عملية تكوين النقود عبر النظام المصرفي والاعتراف بالودائع المصرفية

باعتبارها الجزء الأكبر من المعروض النقدي^(١)، وبالتالي من الممكن رؤية المال على أنه طيف أكثر من كونه خاصية ثنائية، وقبول أشكال مختلفة من "المال" تعمل جنبًا إلى جنب في نظام اقتصادي. عادة ما يتم تربيع الدائرة التجريبية مع مبدأ السيادة النقدية من خلال الإشارة إلى العلاقة الهرمية بين الأشكال المختلفة للنقود الضمنية في ممارسة البنوك الاحتياطية الجزئية وسيطرة البنوك المركزية النهائية على عرض النقود وأن تكون هي الملاذ الأخير للإقراض^(٢).

ولذا كان من المستحسن وضع تعريف قانوني واقتصادي متكامل، بحيث يفسح النهج القانوني الصارم، المجال لواقع أن أنظمة الدفع تتغير بمرور الوقت، وأن هذه العملة أقل أهمية كوسيلة للتبادل مما كانت عليه في الماضي، وأن الجزء الأكبر من المعروض النقدي موجود فقط على أنه ودائع تحت الطلب على الدفاتر التسجيلية لدى البنوك التجارية^(٣). إذا اختفت النقود من نظام الدفع في بلد ما، فلن يصبح هذا المجتمع فجأة بلا نقود^(٤)؛ أي أن

(1) Arthur Nussbaum. (1937), Basic Monetary Conceptions in Law, Michigan Law Review, 35 (6), P. 865.

(2) Stefanie Bell. (2001), The role of the state and the hierarchy of money, Cambridge Journal of Economic, P. 149.

(3) Henry Sidgwick. (January-June 1879), What is Money?, The Fortnightly Review, retrieved from: <https://www.utilitarian.net/sidgwick/by/187906--.htm>.

(4) Karl Olivecrona. (1957), The Problem of the Monetary Unit, Almqvist & Wiskell, P. 48.

تعريف للنقود الملتزم بها في هذا الاستنتاج غير مستدام، ولذا فإنه مع مضاعفة وسائل الدفع المتاحة، يجب توسيع معنى وتعريف مصطلح المال^(١).

إن المساهمة من القانون في الاقتصاد هي في جزء منها لتوضيح كيفية وجود الشيء المستخدم كرمز نقدي، ويتصرف ككائن للتجارة القانونية. وهذا يكون واضحاً في حالة النقد، الذي له مظهر مادي؛ ومع ظهور العملات الرقمية المشفرة أصبح الأمر معقداً بشكل متزايد، لأن المال قد أصبح في شكل غير مملوس مادياً، مع استخدام تكنولوجيا اتصالات المعلومات المتقدمة بشكل متزايد في أنظمة الدفع - أولاً إدخال التلغراف، ثم حفظ السجلات بالكمبيوتر، ثم الإنترنت، والآن دفتر الأستاذ الموزع وهو عبارة عن تجميع وتسجيل للبيانات الرقمية المنسوخة والمشاركة والمزامنة جغرافياً من خلال مواقع تحديد المناطق والبلدان^(٢).

وفي النصف الأخير من القرن العشرين تم الاعتراف بشكل متزايد بوظيفة النقود كمخزن للقيمة من قبل المحامين والاقتصاديين كأحد أسسها الرئيسية، مما أدى إلى تبني القوانين على نطاق واسع التي أعطت الأولوية لمهمة استقرار الأسعار للبنوك المركزية المستقلة، وهو ما يتوافق مع النظرية المؤسسية للنقود، حيث لا يقتصر المال على "النقد"، ولكنه يشمل مفهومياً غير مادي يُطلق عليه "النقود الكتابية"، والتي تشمل الودائع تحت الطلب مع مؤسسات الائتمان، ويعتمد هذا على نسبة صغيرة من النقود

(1) Charles Proctor. (2005), Mann on the Legal Aspect of Money, Oxford University Press, 6th Ed., P. 9.

(2) Douglas W. Arner; János Barberis; Ross P. Buckley. (2015), The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm?, University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper No. 2015/047, P. 6.

الممثلة فعلياً في الأوراق النقدية والعملات المعدنية، مقارنة باستخدام العام للنظام المصرفي للاحتفاظ بالنقود والمدفوعات. ويعتمد القبول والاستخدام الواسع النطاق للنقود الكتابية من قبل المجتمع على إطار مؤسسي من ركيزتين، وهما: **بنك مركزي مستقل**. يضمن استقرار القدرة الشرائية للنقود واستخدامها السليم كوسيلة للدفع. فضلاً عن **إطار تشريعي**. يدعم مثل هذا الاستقلال، والملاءة والسيولة لمؤسسات الائتمان، وموثوقية النقود الكتابية كوسيلة للدفع^(١).

وهنا يتبادر السؤال عن **العملة الافتراضية ومدى ملائمتها لكي تكون واحدة من أنظمة الدفع الحالي**.؟ ففي الوقت الحالي تُستخدم الأنواع الثلاثة لنظام الدفع (العملة، والحسابات المصرفية، والأوراق النقدية) لإنشاء نقود "ضيقة" (أي التزامات العملة والبنك المركزي الإلكتروني)، التي أنشأتها عمومًا البنوك المركزية العامة، والنقود "الواسعة" التي تنشأ غالبيتها من قبل البنوك التجارية الخاصة. فيصبح السؤال بعد ذلك **ما إذا كان ينبغي اعتبار أي عملة افتراضية معينة جزءاً من العروض النقدي الواسع، أو ما إذا كان ينبغي عزلها حتى عن التعريف الاقتصادي للنقود على الرغم من استخدامها كأداة تشبه النقود في نظام الدفع**.؟ العملة التي نستخدمها الآن تأخذ شكل الأوراق المالية لحاملها^(٢).

(1) Antonio Sainz de Vicuña. (2010), 'An Institutional Theory of Money' in M. Giovanni and D. Devos (eds), International Monetary and Financial Law: The Global Crisis, P. 517.

(2) bank of England. (2010), Scottish and Northern Ireland banknotes, Retrieved from: <https://www.bankofengland.co.uk/banknotes/scottish-and-northern-ireland-banknotes>.

لذلك يبدو لنا أن شيئاً ما يمكن أن يكون ورقة مالية ويكون نقوداً في نفس الوقت؛ يتم تداول بعض الأوراق المالية (وليس غيرها) كوسيلة للتبادل في نظام الدفع، تماماً كما يتم تداول بعض السلع الملموسة (وليس غيرها) كوسيلة للتبادل، ويبدو أن تلك التي يتم تداولها بهذه الطريقة تكتسب الوضع النقدي.

وكما ذكرنا سابقاً أن العديد من الدول التي أقرت قانونية العملات الافتراضية، وأصدرت عملتها الوطنية إلا أنها حصرت التعامل بها فيما بين الشركات، ومن ثم وجدنا أن هناك نوعاً جديداً من العقود قد نشأ نتيجة التعامل وتداول النقود الافتراضية بين الشركات ألا وهو العقود الذكية؛ وفيما يتعلق بقانون العقود، يمكن التعامل مع الحكم الخاص بقبول المدفوعات بالعملات الافتراضية من خلال بند مخصص في اتفاقية تجارية؛ وفيما يتعلق بالمشاكل الناشئة عن وضعهم القانوني، فنجد أنه في غياب اللوائح والقوانين الصريحة والمحددة، تحاول السلطات جاهدة إلى تطبيق التشريع الحالي بما يتناسب مع الأوضاع الجديدة.

وتتمثل المشاكل الحقيقية للشركات في "العقود الذكية اللامركزية"، أي العقود الذكية القائمة على تقنيات block chain، والتي تنفذ تلقائياً أي عقد يُسجل بها، وتوفر دليلاً على هذا الأداء في سجلاتها الرقمية. في هذا الصدد فإن أول شيء يجب ملاحظته هو أن استخدام وظائف block chain يفرض بعض القيود التقنية، حيث أن أداء التجارة الإلكترونية غير المباشر غير قابل للتنفيذ رقمياً. ولذا نجد عدم وجود أي اتفاقية تتعلق بالسلع أو الخدمات التي يتم شرائها عبر الإنترنت، ويكون لها واقع أو حدث مادي مثل تسليم الكتب أو خدمات

الصيانة^(١)، وبالتالي يمكننا القول بأن العقود الذكية قد تعمل فقط مع السلع الرقمية والمدخلات الرقمية فقط.

ويذكر بعض الفقهاء القانونيين أن العقد الذكي يمكن اعتباره اتفاقية ملزمة قانوناً^(٢)؛ فيما يتعلق بفكرة أن العقود الذكية هي نفسها اتفاقيات مستقلة ومكتفية ذاتياً قانوناً، يجب ملاحظة أنها في الواقع ستمثل دائماً ترجمة جزء من اتفاق تم التوصل إليه بالفعل إلى رمز رقمي: هذا لأنها تؤدي ببساطة تلقائياً العقد ولكن يمكنهم فقط فرض الأحكام التي يمكن تنفيذها في العالم الرقمي، بينما ذهب البعض إلى أن العقود الذكية هي ببساطة شكل جديد من أشكال المساعدة الذاتية الوقائية^(٣)، وفي هذا الصدد برر أصحاب هذا الاتجاه بان استخدام العقود الذكية لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع النصوص والأحكام القانونية، حيث لا يوجد تضارب بين الأنظمة القانونية المختلفة، فالعقود الذكية تتشابه مع الاتفاقيات الدولية التي يتم تنفيذها بشكل موحد بغض النظر عن الاختلافات في القوانين الوطنية^(٤).

(1) Maria Letizia Perugini, Paolo Dal Checco. (December 2015), Smart Contracts: a preliminary evaluation, P. 10.

(2) Alexander Savelyev. (December 2015), CONTRACT LAW 2.0: «SMART» CONTRACTS AS THE BEGINNING OF THE END OF CLASSIC CONTRACT LAW, LAW SERIES, National Research University Higher School of Economics, P. 10.

(3) Max Raskin, (September 2016). The Law and Legality of Smart Contracts, Georgetown Law Technology Review, 304, P. 24.

(4) Alexander Savelyev. (December 2015), CONTRACT LAW 2.0: «SMART» CONTRACTS AS the END OF CLASSIC CONTRACT LAW, ibid, P. 21.

إلا أن الرأي الأخير القائل بأنه يُنظر إلى العقود الذكية على أنها اتفاقيات ملزمة قانوناً، فإنها ستخضع من باب أولى لقانون العقود، ومن الواضح أن القانون المعمول به سيكون له تأثير قوي عليها؛ وبالتالي يتأثر بالقوانين الوطنية المختلفة للدول، فقد يكون العقد سارياً في دولة ما وباطلاً في دولة أخرى، كما أنه من الواضح أن العقود الذكية تنشئ التزامات مستقلة عن الكود الرقمي للعقود الذكية: على سبيل المثال، إذا كان هناك خطأ في عقد ذكي بين طرفين، وتعهد الطرف الأول بنقل ممتلكاته مقابل مبلغ متفق عليه من المال إلى الطرف الثاني، فإن الالتزام بتنفيذ العقد سيظل قائماً حتى إذا كان العقد الذكي لا يعمل أو به خطأ ما، من خلال الدخول في عقد ذكي، تعهد الأطراف بأداء الالتزام الوارد فيه، نظراً لأن العقود الذكية ستكون دائماً ترجمة لاتفاق سابق تم التوصل إليه بالفعل، فإن التزامات الأطراف ستكون، لبدء تنفيذ العقد الذكي.

ومن المشكلات أيضاً الوضع المفاهيمي للنقود، أي التزامات البنوك التجارية التي تشكل الجزء الأكبر من المعروض النقدي الواسع. من الضروري أن يشرح القانون النقدي كيفية تداول الالتزامات الثنائية كوسيلة للدفع. تتفاقم المشكلة فقط في سياق مخططات العملات الافتراضية مثل Bitcoin، حيث لا تكون الرموز المميزة التزاماً لأي شخص في وقت الإصدار.

وبالتالي يتوجب على التشريعات القانونية أن تجيب عن المعضلة المفاهيمية الخاصة بالعملات الافتراضية عند السؤال حول ما إذا كانت تلك العملات هي وحدة "نقود" أم ورقة مالية؟، فمثلاً؛ سيكون لنقل رمز مميز للعملة الافتراضية على block chain من مفتاح عام إلى مفتاح عام آخر آثار ضريبية مختلفة اعتماداً على ما إذا كان يتم التعامل معه

كوحدة عملة أو كضمان. وبنفس القدر من الأهمية، يتم تحديد توزيع الكفاءة داخل نظام Euro system وداخل الأنظمة التنظيمية الوطنية للدول الأعضاء وفقاً لهذه التعريفات.

كما كان الكثير من الاستجابة التنظيمية المبكرة للعملة الافتراضية هو إخضاع عرض العملة الأولي الذي يكون نوع من أنواع التمويل التي تتم بتداول العملات الافتراضية، وغالباً ما يكون شكلاً من أشكال التمويل الجماعي، ولكن يمكن أيضاً استخدامه بصورة لا تسعى إلى الاستثمار العام، وعلى الأنظمة القانونية المطبقة على إصدار الأوراق المالية، من منظور أصحاب الرأي القائل بأن العديد من العملات الافتراضية تعمل حالياً كأوراق مالية. فالعملات الافتراضية ليست أوراقاً مالية بالمعنى التقليدي، وقد أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات مؤخراً عن وجهة نظر مفادها أن أهم اثنين من الرموز المميزة للعملات الافتراضية، وهما عملات البيتكوين والإثيرات.

إلا أن هناك بعض التعقيدات في سياق قانون الأوراق المالية لدى الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى نرى أن بعض السلطات بما في ذلك محكمة العدل للاتحاد الأوروبي قد اعتبرت أن بعض المستثمرين الرأسماليين أقرب إلى العملات، وأن بعض الهيئات التنظيمية الوطنية قد أعطت مصداقية لوظيفة الدفع الخاصة بعملات رأس المال الاستثماري، مما يجعلها شبيهة بالمال. وعليه يجدر بالتشريعيين أن يتخذوا نهجاً وظيفياً بدلاً من إجراء التحليلات الرسمية فقط^(١)، لأسباب ليس أقلها إن هذا النهج الوظيفي يسمح للمنظمين العاملين في أنظمة قانونية وطنية متباينة بالسعي نحو نهج أوروبي أكثر اتساقاً. لكن مثل هذا النهج الوظيفي يجب أن يتبعه تحليل مفاهيمي للفئات الأساسية، على الأقل عندما تبدأ تلك

(1) Shawn Bayern. (2014), Dynamic Common Law and Technological Change: The Classification of Bitcoin. Washington & Lee Law Review Online, 71, P. 22-23.

الفئات في الابتعاد عن السياق الاجتماعي والتكنولوجي الذي تصفه والذي تم تصميمها لتنظيمه.

وهذا التحليل هو ما قررته أيضا؛ هيئة الرقابة المالية الألمانية. حيث اعتبرت البيتكوين وحدة حساب، أي «أداة مالية» بالمعنى المقصود في قانون البنوك. وعلى ذات الطريق صارت محكمة تكساس الفيدرالية الأمريكية، في قضية «شايفرز ضد هيئة المال والبورصة SEC v. Shavers»، إذ اعتبرت البيتكوين عملة حقيقية، تأسيسا على أنها تستخدم لشراء السلع والخدمات ويمكن استبدالها بالعملات التقليدية. وفي إحدى القضايا الجنائية التي طرحت في العام ٢٠١٤، حيث رفضت المحكمة الفيدرالية في نيويورك القول؛ بأن البيتكوين ليس عملة بالمفهوم التقليدي، وأصر قضاة المحكمة على أنها كذلك وتؤدي وظيفتها لكونها تستخدم كمقياس للقيمة، وكوسيط في المعاملات المالية.^(١)

وفي فرنسا. يشترط القانون على مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المركزية للرقابة المالية، وقد جرى التوسع في تفسير هذا الالتزام ليشمل مواقع تداول العملات الافتراضية. كما ذهبت السلطات الضريبية الفرنسية لاعتبار بيع البيتكوين وشرائه عملاً تجارياً خاضعاً للضريبة التجارية، بنفس الطريقة المتبعة من هيئة الضرائب الأمريكية. وأصدرت محكمة فرنسية حكماً بهذا المعنى في العام ٢٠٢٠ سبق

(١) - راجع في ذلك: دراسة بعنوان: مستقبل البيتكوين في مصر تناول القانوني (المقال الثاني) بتاريخ

٢٠١٧ / ٩ / ٢٨ بقلم الأستاذ/ أحمد القهوجي، آخر زياره ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٠. والمتاح بالموقع التالي:

<https://madamasr.com/ar/2017/09/28/opinion/>

ذكره.^(١) مما سبق اتضح لنا اعتبار البيتكوين نقوداً من الناحية الوظيفية على الأقل انتظاراً

للتشريعات التي تعترف بماليتها وتنظم التعامل بها. وبناء عليه:-

وفي ضوء ما سبق بيانه بخصوص النقود الالكترونية والرقمية المركزية غير المشفرة؛ فإنه لا توجد ثمة إشكاليات في هذا الصدد بخصوص قابليتها للتنفيذ الجبري اقتضاءً للحقوق والالتزامات المترتبة على المعاملات الناشئة عنها. مع ضرورة مراعاة البيئة الالكترونية التي يجري فيها هذا التنفيذ ووضع الضوابط والآليات التشريعية التي تتناسب وطبيعة المال الالكتروني الذي يجري عليه التنفيذ.

فهي مال متقوم ومضمون ويخضع لإشراف سلطة مركزية تضمن عدم التلاعب بها، ولا بأس مؤقتاً - فيما أعتقد - من تطبيق القواعد الإجرائية الواردة في التشريعات الإجرائية المتعلقة بمحل التنفيذ التقليدي وإجراءاته وقواعده على محل التنفيذ الافتراضي أو الالكتروني لحين قيام المشرع بوضع قواعد في قوانين المعاملات الالكترونية العربية تتناسب وطبيعة المحل الرقمي ويتناسب والبيئة الالكترونية وطبيعة الأموال التي يجري عليها التنفيذ في هذا العالم الافتراضي الواسع.

وبحث تتحدد من خلالها؛ الآليات والضمانات التي تكفل سلامة هذا التنفيذ وتمكن أصحاب الحقوق الثابتة في السندات الالكترونية من اقتضاء حقوقهم دون أية معوقات قانونية أو تقنية أو غيرها من المعوقات المرتبطة بهذه المعاملات المتجددة والمتطورة تبعاً للتكنولوجيات والتقنيات التي تظهر بوتيرة سريعة وبمعدلات الفيمتو ثانية، وهذا ما يستلزم مواكبة تشريعية لكافة هذه الأنواع والأنماط الجديدة من الأموال والعملات الرقمية والتي تشير الإرهاصات الواقعية في ظل جائحة كورونا وما فرضته من واقع جديد على مستوى

(١) - راجع ما سبق، ص ١٣ من هذا البحث.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٨٨)

العالم أجمع وأظهرت حاجة ملحة للأخذ بكافة الوسائل التقنية المتاحة وتطويرها على كافة الأصعدة بما فيها النظام القانوني والقضائي على حد سواء أن المستقبل لها وأنها ستحل محل مختلف الأنماط والأشكال من العملات والأموال التقليدية.

أما العملات الرقمية المشفرة أو الافتراضية كالبيت كوين Bitcoin ونظيراتها فهي ليست مالا إلكترونيا، بل افتراضيا غير ملموس من ناحية، وغير منظم بقانون من ناحية ثانية، ومُنشأ ومُتحكم به من قبل مطوريه من ناحية ثالثة، وأخيرا هو مقبول ومُستعمل من قبل فئة من المستخدمين users^(١). وكما اتضح من تعريفها فإنها لا تعدو سوى أن تكون: تمثيل رقمي للقيمة، لم تصدر من قبل مصرف مركزي أو مؤسسة تسليف أو مؤسسة للنقود الإلكترونية، والتي يمكن استعمالها في بعض الظروف كبديل للنقود.^(٢)

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن القول بأنها وفقا لتعريفاتها السابقة، وما قرره بشأنها صندوق النقد الدولي: ليست من قبيل الأموال أو العملات المعترف بها قانونا، لعدم توافر أية تشريعات مُنظمة لاستخدامها والتعامل بها في أسواق المال والصراف، وذلك نظراً لصعوبة ضبط عملية التداول والإصدار حينما يتعلق الأمر بالعملات الافتراضية. وذلك لأسباب عديدة أهمها سرعة تغيير تكنولوجيات التنقيب عن العملات، وأيضاً عدم توافر الخلفية

(1) définition Banque Centrale européenne, 2012, Christiane Féral-Schuhl, Cyber droit, Le droit à l'épreuve de l'internet, Dalloz, 7ème édition, 2018, p 627.

(2) <https://www.ecb.europa.eu>.

-Paola Fico, Virtual currencies and block chains: potential impacts on financial market infrastructures and on corporate ownership, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2736035, p 2.

التكنولوجية اللازمة لدى التشريعيين والقانونيين لاستصدار التشريعات والقوانين الوطنية أو الدولية^(١). أضف لذلك ما يلي:

• عدم مركزية إصدار العملات الرقمية يؤدي إلى الإضرار بالأدوات السياسة النقدية للدول، ويُعجزها عن تحقيقها للمصلحة العامة ومصلحة المجتمع.

• زيادة نسبة المخاطرة والمتمثلة في الإمكانيات الواسعة التي تتيحها البيئة السيبرانية للسطو على تلك العملات، وضياع حقوق أصحابها، وصعوبة تتبع والوصول إلى الجناة^(٢).

• توفيرها لبيئة آمنة لدعم الأفعال الإجرامية المختلفة والتي تُهدد الاقتصاد، والأمن القومي للعديد من الدول، توفير الدعم المادي للجماعات الإرهابية ودخولها في عمليات غسيل الأموال^(٣). وربما ذلك هو الدافع الأكبر للدول في التخوف والتوجس من الاعتراف بها وبمالياتها وصلاحياتها للتداول.

• عدم تحديد ووضوح وشفافية الحقوق والواجبات أو الالتزامات على كل طرف من الأطراف المتعاملة، حيث أن العلاقات القانونية الناشئة بين المستهلكين والتجار أو البائعين علاقة متشعبة ومُعقدة ويحوطها العديد من الظروف.

(1) Jonna Caytas. (2017), Regulatory issues and challenges presented by Virtual currencies. Columbia business law review, P. 3-5.

(2) Elwell & Murphy & Seitzinger. (2013), Bitcoin: Questions, Answers, and analysis of the legal issues. Congressional Research service, P. 9-11.

(٣) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث. (يناير ٢٠١٧). النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ١، ص. ٣٦.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٩٠)

• عدم وضوح السبل المتبعة لحماية المستهلك في حالات تعرضه للغش أو التزوير أو الاحتيال، وجرائم التهرب الضريبي فيما يخص الشركات التجارية، والتي يصعب على هيئات الضرائب حصرها والتعرف عليها نتيجة الطبيعة الخاصة بالعملات الافتراضية التي تستخدم العمليات التشفيرية أثناء معاملاتها^(١).

وحيث أنها لا مركزية، ولا تخضع لرقابة أية سلطة أو جهة رقابية، وليس لأحد سلطة عليها سوى مصدرها فقط.^(٢) وتأثيرها السلبي على السياسة النقدية وسلطة الدول في إصدار النقود من خلال بنوكها المركزية، أدى ذلك إلى عدم الاعتراف بماليتها وصلاحتها الرسمية للتداول والتبادل وأداء الوظيفة المالية للنقود والعملات التقليدية كمخزن للقيم وأداة للوفاء والائتمان. وهو ما يجعلها من الناحية القانونية وطبقاً للقواعد العامة بخصوص محل التنفيذ الواردة في التشريعات الإجرائية لا تصلح محلاً للتنفيذ الجبري عليها. كما أن التشريعات الالكترونية المختلفة لم تناول هذا النوع من المعاملات المستحدثة بالتنظيم أو حتى تشير إليه، وهو ما يجعل القول بإمكانية التنفيذ عليها ضرباً من الخيال على الأقل في وقتنا الحاضر لاسيما وأنها غير ملموسة ولا سيطرة عليها إلا من مصدرها فقط، ولا نعرف أطراف العلاقة في هذا العالم الافتراضي الواسع وبالتالي صعوبة تحديد الحقوق

(١) د. عبد الفتاح بيومي حجازي: حماية المستهلك عبر شبكة الإنترنت، دار الفكر الجامعي طبعة ٢٠٠٦، وأنظر: صالح صالححي. (٢٠٠١). السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص. ٢٠.

(٢) - للمزيد من التفصيلات حول مدى الاعتراف لهذه العملات الافتراضية بصفة النقود أو الأموال. د. باسم أحمد عامر: العملات الافتراضية (البيتكوين أنموذجاً) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، بحث منشور بمجلة جامعة الشارقة للعلوم والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١ يونيو ٢٠١٩. ص ٢٧٧ وما بعدها.

والالتزامات بدقه، فضلا عن إمكانية الاستيلاء والسيطرة عليها من قبل (الهكرز) من خلال الاختراق لمنصاته، وعدم تنظيم المنازعات المتعلقة بالتنفيذ عليها والسلطة المختصة في إطار البيئة الرقمية وما هي ضوابط هذا الاختصاص نوعيا ومحليا، وكيفية تنفيذ أحكامها... الخ. وهذه كلها مخاطر تجعل من الصعوبة القول بصلاحياتها للتنفيذ الجبري عليها اقتضاء لحقوق المتعاملين بها.

المطلب الثالث:

آليات وضمانات التنفيذ على الأموال الافتراضية.

لكي تُصبغ العملات الافتراضية بالصبغة القانونية يجب أن توضع في إطار قانوني يُعالج كافة الإشكاليات والمخاطر القانونية والتقنية والاقتصادية التي يُثيرها التعامل بها وتداولها، وأبرز تلك الإشكاليات المثارة حول العملات الافتراضية هو لا مركزيتها وعدم وجود جهة سيادية وطنية مسؤولة عن إصدارها، والآليات أو السبل التي يمكن للدول اتخاذها في سبيل منع استخدامها في الأعمال المشبوهة أو غير المشروعة.

وفيما يخص إصدار العملات الافتراضية الوطنية يجب على الدول تحديد الجهة التي ستكون مختصة بإصدار العملات الافتراضية الوطنية، وعلى الأغلب ما يختص بذلك البنك المركزي للدولة، ومن ثم نجد أن كافة القضايا والمشكلات القانونية الخاصة بالعملات الافتراضية قد تم السيطرة عليها، وتصبح تلك العملات شكلاً من أشكال النقود؛ تُطبق عليها كافة الأحكام والمواد القانونية الخاصة بالنقود التقليدية مع مراعاة طبيعتها الخاصة في حال الحاجة لذلك^(١)، ويُتيح إصدار البنك المركزي للعملات الافتراضية للدولة الاستفادة

(١) محمد ربيع محمد صابر الحافي. (٢٠١٩). العملات الرقمية بين الشريعة والواقع، المؤتمر الدولي

الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان،

الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩، ص. ٤٤٤-٤٤٥.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٩٢)
بالدخول التي تنتج عن صك العملات، كما أن استخراجها سيكون تحت سيطرة البنك مما
يسمح له تحديد حجم النقود المستخرجة مما لا يُفقد العملات الافتراضية قيمتها أو يؤدي
إلى الاضطرابات والتقلبات الشديدة التي تشهدها قيم العملات الافتراضية في الوقت
الحالي^(١).

**ضرورة وضع مجموعة من الضوابط الشكلية والموضوعية لتدعيم الثقة في العملات
الافتراضية. وذلك من أجل معالجة المخاوف التنظيمية التي تم ذكرها سابقاً، يجب على
الدول التي ستقر بإمكانية التعامل بالعملات الافتراضية، والتي تسعى إلى إصدار عملاتها
الخاصة أن تعمل على استيفاء الحد الأدنى من الضوابط الشكلية والموضوعية التالية:**

الضابط الأول: الإشراف عليها من قبل المؤسسات المختصة: بالنظر إلى المخاطر
المتعلقة بإصدار النقود الرقمية المشفرة والمخاوف التنظيمية، من المهم أن يخضع
مستخرجوا العملات الافتراضية للإشراف الاحترافي. في هذا الصدد، من الضروري أن
يكون المستخرج للعملات الافتراضية: ممتثلاً لعدد من المتطلبات الأولية المحددة التي
تهدف إلى ضمان مستوى مناسب من السلامة المالية بأن يتبع الإدارة السليمة لجميع
المخاطر التي ينطوي عليها نشاط النقود الإلكترونية بشكل مستمر. مع الخضوع لإشراف
مستمر من قبل سلطة مختصة^(٢). وذلك بغية تلبية الحاجة إلى تعزيز السلامة المالية
لمصدري النقود الإلكترونية بشكل مناسب.

(1) Deutsche Bank Research. (2020), The Future of Payments: Part III. Digital Currencies: the Ultimate Hard Power Tool. Corporate Bank Research, P. 11.

(٢) محمد عيادة أيوب الكبيسي. (٢٠١٨). العملات المشفرة والمعمارة: ماهيتها وضوابط التعامل بها،
متدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ص. ٦٠٨-٦٠٩.

الثاني: ضرورة وضع الترتيبات القانونية والتنظيمية الدقيقة والشفافة للعمليات الإلكترونية عموماً والافتراضية خصوصاً: بما يكفل تحديد الحقوق والالتزامات للمتعاملين بها بوضوح وشفافية من العملاء والتجار المستخرجون والمشغلون في نظام العملات الافتراضية والإفصاح عنها، ويتعين أن تكون هذه الحقوق والالتزامات قابلة للتنفيذ على مستوى الدولة ككل. وذلك نظراً لتنوع الترتيبات التعاقدية التي يمكن وضع بنودها في العقود الذكية، يجب تحديد مدى الحقوق والالتزامات، فضلاً عن التعرض المالي للأطراف لبعضهم البعض في مراحل مختلفة من المعاملات المالية الإلكترونية.

وفي سياق متصل؛ يجب أن يكون الهدف هو التأكد من أن طبيعة الالتزامات والمخاطر محددة بوضوح وإخطار جميع المعنيين بها-التجار والعملاء على حد سواء - ليكونوا على علم بموقفهم القانوني بشكل واضح وشفاف. ليس هذا فحسب ولكن أيضاً ضرورة أن تتناول الوثائق القانونية، على وجه الخصوص الخسائر التي قد يتم تخصيصها بين المشاركين في النظام في حالة فشل المُستخرج. يجب أن توفر الشروط والأحكام المنشورة معلومات صريحة حول: ما إذا كانت المطالبات ضد المُستخرج مغطاة بتأمين الودائع أو ترتيبات الحماية الأخرى داخل الدولة. فضلاً عن ضرورة وضع ترتيبات تسوية المنازعات، بما في ذلك المحكمة المختصة أو هيئة التحكيم أو غيرها من آليات تسوية المنازعات في حالة المنازعات والقواعد الإجرائية المعمول بها (مثل القواعد المتعلقة بعبء الإثبات).

وحيثما يعمل النظام على أساس عابر للحدود وفي ظل أنظمة قانونية مختلفة، فإن الحاجة إلى هيكل قانوني فعال ومُحدد جيداً تكون أكثر وضوحاً. وبالتالي يجب أن يتأكد مُستخرج العملات الافتراضية والمشغل في نظام العملات الافتراضية من فحص الخصائص القانونية للنظام بهدف تقييم عواقبها وإمكانية إنفاذها في جميع الولايات القضائية ذات الصلة. ينبغي أن يقدم المُستخرج معلومات كافية عن نتيجة هذا الفحص للتأثير وإمكانية إنفاذ الخصائص

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٩٤)

القانونية لنظام العملات الافتراضية، بما في ذلك القانون الحاكم للعلاقات بين الأطراف المتعاقدة والسلطات المختصة لتسوية المنازعات.

الضابط الثالث: وهو ضرورة توفير قدر كبير من الأمان التقني.^(١) إذ يجب أن تحافظ

أنظمة النقود الإلكترونية على ضمانات تقنية وتنظيمية وإجرائية كافية لمنع واحتواء وكشف التهديدات لأمن النظام، ولا سيما تهديد عمليات التزوير، ولذا فيُشترط في أنظمة العملات الافتراضية أن يتم تصميمها بمستوى كافٍ من الأمان بالنسبة للأشكال المختلفة للدفع، إلا أنه لا يمكننا القول بأنه هناك إجراء أمني واحد أو مجموعة من الإجراءات التي يمكن القول

(1) European Central Bank. (AUGUST 1998), REPORT ON ELECTRONIC MONEY, Frankfurt: European Central Bank, p. 24-25.

وقد أشار هذا التقرير إلى ضرورة معالجة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالعملات الافتراضية قائلاً: وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، يتعين على مستخرجي العملات الافتراضية التأكد -حتى لو تم تنفيذ الوظيفة الإدارية من قبل طرف ثالث- من وضع إجراءات إدارية ومحاسبية سليمة وإجراءات رقابة داخلية مناسبة. لذلك إذا تم تنفيذ الوظيفة الإدارية في مخطط العملات الافتراضية بواسطة طرف ثالث فيجب أن تنص الترتيبات بين المُصدر أو المُستخرج أو محول العملة والطرف الثالث على حقوق تعاقدية تسمح للمُصدر بمراقبة المخاطر التشغيلية التي يتكبدها الطرف الثالث والتحكم فيها بشكل صحيح. بالإضافة إلى أنه عند الحاجة يجب أن يكون للمشرف حق الوصول إلى نشاط المسؤول، حتى يمكن له التحقق مما إذا كان هذا المطلب قد تم استيفاؤه من عدمه، وهذا يستلزم المعالجة الملائمة للمخاطر التشغيلية الالتزام بعدد من المبادئ المعترف بها بشكل عام، بما في ذلك: وجود إجراءات رقابة فعالة والتدقيق الداخلي والتدابير الوقائية الأخرى. وإعداد الموظفين الذين تتناسب قدراتهم مع مسؤوليتهم. مع لزوم تطوير نظم المعلومات التي توفر بيانات دقيقة وأمنة وفي الوقت المناسب. وتحديد خطط الطوارئ لضمان استمرارية العمليات الحيوية.

إنها كافية لكافة أنواع العملات الافتراضية، وإنما هناك مجموعة من التدابير التي ستؤدي إلى تقليل المخاطر بصورة أكثر فعالية.

الضابط الرابع: ضرورة كفالة وحماية حقوق المستهلكين أو المتعاملين بها وتدعيم ثقتهم فيها من خلال الآتي: إيجاد مكاتب وشركات لتقديم الخدمات والاستشارات المالية المتعلقة بالعمل الافتراضية لجمع معلومات تعريفية معينة، إذ يمكن إخفاء الهوية بسهولة وذلك باستخدام الصور الرمزية والأماكن العامة، والبريد الإلكتروني الوهمي، والمواقع الجغرافية غير الحقيقية، فالتزيف في الفضاء السيبراني يحدث بسهولة مطلقة. بالإضافة إلى ذلك فإن السرعة التي يمكن بها تحويل الأموال عبر الحدود تجعل من الصعب تحديد مصدر الأموال، نظرًا لطبيعة النشاط التجاري عبر الإنترنت، فإن التحقق من الهوية الحقيقية للعميل يمثل تحديًا. لن يؤدي جمع معلومات العملاء إلى معالجة بعض المخاوف المتعلقة بغسل الأموال فحسب، بل سيوفر أيضًا للشركات بيانات أفضل يمكن من خلالها إجراء تقييمات للمخاطر والحصول على صورة أكثر دقة لقاعدة عملائها وبصمتهم، مما قد يؤدي إلى تحسين أفكار العمل والمنتجات الإضافية لتناسب مع ديموغرافيات معينة، وتعزيز أنشطة المراقبة والمزايا الأخرى للتحليلات الإضافية.

مع ضرورة وجود برامج تقنية لمكافحة وسائل الغش والتدليس والاستخدام غير المشروع للعملات الافتراضية. وليس ذلك بأمر صعب على شركات التكنولوجيا المتقدمة في العالم القيام بتطوير برنامج يحقق هذا الهدف، كما يمكن نمذجتها بناءً على أفضل الممارسات وبرامج مكافحة غسل الأموال الحالية. مع إنشاء برنامج لفحص وإيقاف المعاملات مع الدول أو المؤسسات أو الأفراد الذين ثبت إدانتهم في ممارسات غير مشروعة في قضايا مالية ذات صلة بتلك العملات الرقمية.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٩٦)

وهنا تكمن الصعوبة من الناحية العملية؛ حيث قد تكون معلومات المستخدم محدودة أو غير دقيقة وقد لا تتحكم الشركات في مكان استرداد العملاء لعملتهم الافتراضية. سيساعد تطوير الضوابط لجمع معلومات العملاء مقدماً لتقديم أعمال الخدمات المالية بصورة أكثر دقة، وتحكمها ضوابط سليمة والتي تمنع الأشخاص الذين كان عليهم أحكاماً في أفعال غير مشروعة من تداول العملات الافتراضية، والحد من معاملاتهم.

وبناء على ما تقدم؛ بدت الأهمية القصوى لضرورة القيام بنشر التوعية على كافة المستويات والأصعدة حول هذا النوع المستحدث من الأموال والنقود المشفرة. ولا سيما حول مخاطرها المحتملة، وكيفية تجنبها، واكتشاف أية محاولات لاختراق الحسابات أو المحافظ الرقمية ومظاهر ذلك، أو محاولات النصب والاحتيال والجهات المسؤولة لتبليغها، والاهتمام بتدريب الموظفين الذين قد لا يكونون على دراية بمخاطر مكافحة غسل الأموال.

مع ضرورة الاعتماد على التقنيات التكنولوجية الحديثة: إذ لاحظنا أن أهم نقاط ضعف نظم تداول العملات الافتراضية تكمن في ضرورة أن نستخدم وسائل تقنية عالية الدقة وغاية في التعقيد ومع ذلك توجد نقاط ضعف رغم استخدام تقنية البلوكشين. إذ يمكن للمستخدم إنشاء عملة افتراضية إضافية وتكون لدى برامج قديمة تحتوي على ثغرات أمنية. بما يمكن من اختراقها والاستحواذ على العملات والأموال الافتراضية، ولذا كانت أهمية الحصول على معلومات المستخدم للتحقق من مدى صحتها وصلاحياتها أثناء إعدادة لحسابه الرقمي. ولا شك أن إنشاء آلية للتحقق من الصحة يوفر ضماناً إضافياً بأن العملة الافتراضية يتم استخدامها بشكل شرعي قانوني.

أضف إلى ما تقدم إمكانية مراعاة بعض المتطلبات التنظيمية التي تتناسب والنظام القانوني والمالي لكل دولة: قد يكون لدى البلدان متطلبات مختلفة حول حماية معلومات

العملاء، بما في ذلك معلومات بطاقة الائتمان أو المعلومات الشخصية الأخرى التي يمكن استخدامها في عملية شراء العملة الافتراضية. يمكن لهذه الشركات استخدام معلومات بطاقة الائتمان لجمع معلومات العملاء التي قد لا تكون متاحة بخلاف ذلك من أجل الحصول على فهم أفضل لملف تعريف العميل^(١).

رأينا الخاص

على الرغم من كل ما قيل من مخاطر ومحاذير اكتنفت تلك العملات الافتراضية ووضعت العراقيل حول إمكانية تنظيمها والاعتراف بماليتها وبالتالي صلاحيتها للتنفيذ عليها واستخدامها كأداة للوفاء وكمخزن للقيم بشأن المعاملات الافتراضية التي تتم وتنجز من خلالها وعبر منصاتها الرقمية؛ إلا أنه يمكنني القول وكاستثناء من هذا الأصل واستشرافاً للمستقبل والمعطيات الواقعية للتحوّل الرقمي -عالمياً وإقليمياً ومحلياً ولاسيما في ظل جائحة كوفيد ١٩ - لا يمكن تجاهل ما أصبحت تمثله تلك العملات الافتراضية من أهمية خاصة فرضها الواقع وضرورات التجارة والمعاملات الإلكترونية العابرة للحدود؛ ولذا كانت الحاجة ماسة لتنظيمها تشريعياً ووضع الضمانات الكفيلة بتحقيقها لغاياتها ومقاصدها بدلاً من حظرها ومنعها هذا من جهة.

ومن جهة ثانية؛ ولما كانت العملات الرقمية المشفرة ليست نوعاً واحداً؛ بل أنواعاً متعددة^(٢).

(1) Managing Regulatory Compliance and AML Risk in a Virtual Currency World, protiviti, retrieved from: <https://www.protiviti.com/CH-en/insights/managing-regulatory-compliance-and-aml-risk-virtual-currency-world>.

(٢) - للمزيد من التفاصيل حول هذه الأنواع من العملات المشفرة راجع: د. معتز أبو جيب - د. أشرف هاشم: أنواع العملات الرقمية المشفرة، بحث مقدم لندوة العملات الإلكترونية - مجمع الفقه الإسلامي جده المملكة العربية السعودية والذي انعقد في الفترة من ٩-١١ سبتمبر ٢٠١٩.

محل التنفيذ الافتراضي البيبتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (٩٨)

كان من المحتمل أن يوجد منها ما يصلح للتنفيذ عليه وتتوافر فيه المعايير والضوابط اللازمة لاعتبارها مالا؛ وذلك متى كانت قيمتها مضمونة من سلطة تنظيمية أو رقابية.^(١) كما لو كانت العملة الرقمية مدعومة بالعملة الرسمية للبلاد كالدولار أو الين أو اليوان أو الجنية أو الدرهم. أو تكون مدعومة بالذهب gold-backed coins.^(٢) أو في حالة كونها مدعومة بعملات ورقية: fiat-backed.^(٣) أو كانت تمثل أصولاً مادية ملموسة Tangible assets tokenization

(١) - حيث يعتزم البنك المركزي الصيني فعل ذلك بخصوص (اليوان) وكذلك أعلن البنك المركزي الهندي عن نيته تلك وأنه في سبيله لتطوير نسخة رقمية من الروبية الهندية. وهذا النوع لا يعدو سوى نسخة رقمية من العملة الورقية ذاتها. وكما هو الحال بالنسبة للعملة الرقمية التجريبية التي أطلقتها دولة الإمارات العربية بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية في العام ٢٠١٩. وكما هو الحال بالنسبة للعملة الرقمية المزعم إطلاقها من البنك المركزي المصري بالجنيه حسبما صرح به مصدر مسئول في العام ٢٠١٩.

(٢) - ومن الأمثلة على هذه العملات ما تقوم به Goldmint التي تقوم بتحويل القروض المرهونة بالذهب والمسجلة ضمن شبكة البلوكتشين الخاصة بها والمعروفة ب MINT إلى عملة رمزية تسمى GOLD تعادل قيمتها قيمة أونصة ذهب فئة ٩٩٩ وفق سعر بورصة لندن ١، حيث تقوم الشركة عند بيع وحدة GOLD باستثمار المبلغ في قروض مرهونة بالذهب حول العالم.

(٣) - وهي عملات رقمية مشفرة مدعومة بعملات ورقية، حيث تقوم الشركة المصدرة بضمان قيمة معينة من العملات الورقية التقليدية مقابل لتلك العملات الرقمية، وبذلك تهدف هذه العملات لأن تكون عملات مستقرة (stable-coin) وهو تعبير انتشر مؤخراً للدلالة على العملات المشفرة المرتبطة بقيمة أصل آخر مستقر القيمة نسبياً مثل الذهب أو الدولار. وعادة ما يمكن تداول هذا النوع من العملات المشفرة في أسواق البورصة، كما يمكن استرداد قيمتها من المصدر بالعملة الورقية. وتكون تكلفة الحفاظ على استقرار هذه العملة مرتبطة بتكلفة الاحتفاظ برصيد احتياطي من العملة الورقية علاوة على تكاليف الامتثال القانوني والتدقيق والمتطلبات الأخرى المطلوبة من الجهة التنظيمية. فعلى سبيل المثال

إذ يمكن تحويل تلك الأصول المادية الملموسة مثل العقارات إلى عملات رمزية مشفرة قابلة للتداول عبر الحدود، وبتكلفة أقل من صناديق الاستثمار العقاري REITs وهو ما يعني عائداً أكبر لحامل هذه العملات، كما يمكن تحويل التدفق النقدي المتولد من تأجير العقارات rental income tokenization إلى عملة رمزية قابلة للتداول. وبخلاف العقارات، يمكن تحويل أي أصل مادي مثل المجوهرات أو اللوحات الثمينة أو العملات الورقية إلى عملات

تستعد شركة جولدن إم لإطلاق عملة رقمية جديدة مدعومة بالذهب ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات والتي توفقت أن تدخل عملتها الرقمية الجديدة “كوين إم” (COIN M) المدعومة بالذهب والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى سوق دولة الإمارات العربية المتحدة قبل نهاية العام الحالي ٢٠١٩. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الشركة لإطلاق هذه العملة والذي أقيم على متن يختٍ خاص في دولة الإمارات العربية المتحدة في السابع والعشرين من شهر أغسطس الفائت وبتنظيم من شركة “يونيكورن ستوديو ذات المسؤولية المحدودة”. للمزيد راجع:

<https://middleeast-business.com/ar/>

وتعد TrueUSD عملة مشفرة مستقرة مدعومة بشكل كامل بالدولار الأمريكي (كل وحدة TrueUSD تعادل دولار أمريكي) تصدر عن منصة تحمل ذات الاسم، حيث تتعاون هذه المنصة مع المصارف والجهات الائتمانية المرخصة التي تحتفظ باحتياطيات الدولار الداعمة لهذه العملة والتي يتم تدقيقها دورياً كما يتم احتفاظ رصي د الدولار في حسابات خاصة لا تتيح الوصول المباشر من قبل منصة TrueUSD لها. وتجدر الإشارة هنا إلى ظهور بعض الخدمات المالية باستخدام تلك العملات مثل الحصول على القروض بضمانها أو منح فوائد على إيداعها لدى بعض الشركات (وليس المصارف)، بحيث يحصل المودع لهذه العملات على فوائد بنفس العملة تختلف معدلها بحسب العملة وحسب أجل الإيداع.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (١٠٠)
رمزية قابلة للتداول بحيث يتشارك عدة مشترين في ملكية هذه الأصول من خلال شراء عدة
وحدات من العملة الرمزية التي تمثل هذه الأصول.^(١)

ولذلك كان التعميم في الحكم والقول بنفي الطبيعة المالية عن تلك العملات المشفرة
في كل الحالات، هو قول غير صحيح على إطلاقه ويجافي الصواب، لأن الحكم الصحيح
يستلزم مفترضات ومقدمات صحيحة تؤدي إليه، وهو ما يستلزم دراسة ومعرفة طبيعة هذه
العملات الافتراضية المستحدثة والوقوف على مختلف أنواعها ودراسة كل نوع منها بشكل
يجلي حقيقتها ويوضح معانيها. وبالتالي القول بصلاحياتها أو عدم صلاحيتها للتنفيذ عليها
بحسب كل حالة على حدة.

وبناء عليه؛ لا أرى مانعا يحول دون صلاحية هذه الأموال والنقود الافتراضية للتنفيذ عليها
متى تم التنظيم التشريعي لها والاعتراف بماليتها، كوسيلة للتبادل وأداة للوفاء وكمخزن
للقيم، كضرورة حتمية لتدعيم الثقة فيها من قبل الجمهور من خلال سلطة تشرف عليها

(١) - ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به شركة Permian النفطية بإصدار عملة رمزية مدعومة باحتياطات
نفطية (XPR Permian token) وذلك من خلال شبكة بلوكتشين خاصة بالشركة تسمى Permian Chain
حيث حصلت الشركة المذكورة على فتوى رسمية من مجلس المراجعة الشرعية في البحرين SRB
اعتبرت هذه العملة الرمزية متوافقة مع الشريعة. تقدم Permian Token حق ملكية في حملات التنقيب عن
النفط المؤكد، كما يمكن لحاملها الحصول على السيولة من خلال مبادلتها من خلال أسواق تبادل
العملات المشفرة. وللمزيد حول معرفة القيمة الاقتصادية للعملات الافتراضية راجع: منير ماهر أحمد-
أحمد سفيان عبدالله - سهيل بن شريف: الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البيتكوين
أنموذجا، بحث منشور بمجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، جامعة مالابا- كوالالمبور العدد الأول،
يونيو ٢٠١٨.

وتحول دون استخدامها بشكل يؤدي إلى ضياع الحقوق بدلا من استيفائها والمحافظة عليها.

ولكن دائما شأن كل جديد الأمر يظل في إطار من الإقبال والتوجس الرغبة والرغبة حتى تتكامل الصورة من خلال نجاح التجربة في الواقع العملي. وربما هذا يفسر لنا عدم وجود تنظيم تشريعي لها في بلداننا العربية^(١) والكثير من دول العالم. وأقترح أن يقوم مشرعونا بدراسة هذه الظاهرة الجديدة من كافة جوانبها في ضوء التجارب الناجحة للأنظمة القانونية التي سبقتنا في هذا الشأن. مع وضع المخاطر المتعلقة بها في الاعتبار ومعالجتها قدر الإمكان، وبما يجعلها أداة للتبادل ووسيلة للوفاء بالالتزامات والحقوق بوصفها عملة المستقبل والتي ستفرض نفسها على الجميع عما قريب وليست جائحة كورونا عنا ببعيد. وبيان الإجراءات الالكترونية الرقمية للتنفيذ الجبري عليها ووضع القواعد التقنية والقانونية التي تكفل ذلك من خلال منظومة قضاء تنفيذي ذكي أو منظومة التحكيم الرقمي أحدهما أو كلاهما، كأحد بنود اتفاقية العقود والمعاملات الذكية التي تتم من خلال تلك المعاملات الرقمية المشفرة وعبر منصاتها الرقمية، ويتم دمج هذا النظام الذكي لحل المنازعات الافتراضية على المنصات المعتمدة والمرخصة لتلك المعاملات، كتصور قانوني لكيفية حل المنازعات الناشئة عنها أو التي تحدث بمناسبةها، وهو ما يدعم الثقة فيها وينعكس بالضرورة إيجابا على المنظومة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وهذا يحتاج إلى تضافر كافة الجهود على مختلف الأصعدة وعلى كافة المستويات لوضع هذا التأطير القانوني لكيفية التعامل مع هذا النوع من العملات الافتراضية المستحدثة

(١) - راجع فعاليات وتوصيات مؤتمر اتحاد «المصارف العربية» بشأن ضرورة تطوير تشريعات

للعملات الرقمية، والذي انعقد في الغردقة برعاية البنك المركزي المصري، وذلك في الفترة من ٦: ٨

مارس ٢٠٢٠.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (١٠٢)

والتي سيكون التعامل بها في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والاستثمارية فيما بين الأفراد والمؤسسات بل والدول. وربما ((جائحة كوفيد ١٩)) فرضت واقعا جديدا يستوجب أن نضع كافة الحسابات والاعتبارات المتعلقة بكيفية التعامل مع المجهول واللامعقول في ظل تخطيط استراتيجي محكم البنيان يضع في اعتباره مختلف المتغيرات الواقعية والقانونية والتكنولوجية ووضع الحلول المناسبة لها وفق سياسة استشرافية للمستقبل الرقمي.

وهذا الذي قلناه لا ينفي عدم وضوح الرؤية بعد بخصوصها، ووجود العديد من المخاطر والإشكاليات المتعلقة بكيفية وطريقة التعامل بها، وغياب التنظيم التشريعي لها بشكل دقيق ومن كافة جوانبها، وربما تجريم التعامل فيها طبقا لبعض الأنظمة القانونية على النحو السالف بيانه فيما سبق. بل على العكس يقتضي المواجهة والدراسة المتأنية لهذا النوع الجديد من العملات والنقود الرقمية الافتراضية وما يترتب على التعامل بها من حقوق والتزامات تقتضي بيان كيفية الحصول عليها والإجراءات القانونية اللازمة لذلك والمحكمة المختصة بحسم هذه المنازعات الذكية والاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي ومنظومات التقاضي الذكي وتطويرها بما يتناسب وتكنولوجيات المستقبل.

إذ الدور المنوط برجال القانون لا ينحصر في وضع الحلول واقتراحها للمشاكل الواقعية القائمة، ولكن أيضا استشراف المستقبل ووضع الحلول المناسبة له في ضوء المعطيات الواقعية القائمة، وبما يحقق الدور الوقائي وليس فقط العلاجي لمشكلات المجتمع بمختلف أنواعها.

مجلة البحوث الفقهية والقانونية * العدد الثامن والثلاثون * إصدار يوليو ٢٠٢٢م - ١٤٤٣هـ (١٠٣)

ولذا كانت الحاجة ماسة لتدعيم الثقة في هذا النوع من الأموال الإلكترونية والعمليات الرقمية المشفرة وتنظيمها والاعتراف بها تشريعيا ووضع آليات وضوابط تضمن ماليتها وعدم التلاعب فيها في هذا العالم السيبراني الافتراضي الواسع.

الخاتمة

بعدها وصلنا بفضل الله وتوفيقه إلى نهاية ورقتنا البحثية هذه كان حريا بنا أن نبين أهم النتائج والتوصيات التي خرجنا بها منها وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج

أولاً: أن هذه الأموال المستحدثة قد أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن إنكاره أو غض الطرف عنه. ولذا كان لزاماً التعامل مع هذه الظاهرة وانعكاساتها المختلفة ووضع الحلول المناسبة لها شأنها في ذلك شأن كافة الظواهر المستحدثة والقضايا المستجدة وهذا دور القانون ورجاله.

ثانياً: كذلك فإن الطبيعة الخاصة لهذه الأموال وتلك العملات الافتراضية - سواء من حيث تداولها وأشكالها المختلفة، أم من حيث التقنيات والبرمجيات التي تبنى عليها، وتستخرج من خلالها، والخوارزميات المعقدة المستخدمة فيها - قد أثارت ضجة كبيرة حولها، وانطلقت حولها الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام المشروعة والتي ما زالت مجالاً خصباً لدراساتٍ متفحصّة ودقيقة من كافة جوانبها المالية والاقتصادية والتقنية والقانونية، وما هذه الدراسة إلا مساهمة متواضعة في هذا المجال محاولة وضع نقطة مضيئة حول مدى إمكانية التنفيذ الجبري عليها من عدمه في هذا العالم الافتراضي الذي لا يعترف بحدود جغرافية أو مكانية، وتتجاوز فيه المعاملات الافتراضية كل القيود وسبل الرقابة والإشراف عليها.

ثالثاً: كما أبانت لنا هذه الدراسة أن السبب الأهم لمنع الكثير من دول العالم - بما فيها دولنا العربية - للاعتراف والتنظيم القانوني لهذا النوع من الأموال يتمثل في المخاطر والهواجس الأمنية التي تترتب على السماح بتداولها كمخزن للقيم، نظراً لعدم قدرتها على السيطرة عليها من خلال بنوكها المركزية، وإن كان ذلك قد قلّ تدريجياً في الوقت الحاضر

ولو بدرجات متفاوتة؛ إذ اتجهت بعض الدول نحو إصدار عملات رقمية تجريبية لها تمهيدا لاقتحام هذا الميدان الذي فرض وجوده كأحد مخرجات التكنولوجيا المتطورة.

رابعا: وفي سياق متصل اتضح لنا ضرورة مواكبة التشريعات والقوانين العربية التقليدية والإلكترونية معا لهذا التحول نحو العملات والمعاملات الافتراضية وتقنينها ووضع الضمانات والآليات التي تدعم الثقة فيها باعتبارها انعكاسا لواقعنا المعاصر الذي انتشرت فيه هذه الأموال اللامركزية. - وإن كان الأمر فيه قدر من الصعوبة ويحتاج إلى بعض الوقت - حتى تكون المعالجات القانونية لها في إطارها الصحيح من واقع بعض التجارب التي قامت بها الدول المتقدمة تقنيا ودراسة ما أسفرت عنه إيجابا أو سلبا. وكما استطاعت القوانين الدولية والوطنية في كافة دول العالم التعامل مع المعاملات والتجارة الإلكترونية، ووضعت العقوبات لمن يقترف جرائم سيبرانية في هذا العالم الافتراضي، فإن لديها نفس القدرة في التعامل مع الإشكاليات التي تسفر عن تداول والتعامل بالعملات الافتراضية وتنظيم كافة جوانبها المتعلقة بماليتها والاعتراف بها وقبولها على النطاق الدولي والإقليمي والمحلي.

خامسا: خلصت هذه الدراسة إلى أن الأموال الإلكترونية غير المشفرة والتي تخضع لإشراف ورقابة البنوك المركزية في الدول تتمتع بخصائص النقود والأموال وتصلح بالتالي للتنفيذ عليها كأداة ووسيلة للدفع والوفاء بالالتزامات دونما أية مخاطر.

أما العملات والأموال الافتراضية المشفرة كالبتكوين وعائلته والتي دار حولها البحث فقد ثار بشأنها الخلاف ولا زال حول ماليتها وصلاحياتها لأداء وظيفة المال من الناحيتين الاقتصادية والقانونية على حد سواء نظرا للمخاطر والمحاذير العديدة المرتبطة بها وأهمها

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (١٠٦)
عدم الاعتراف بها و انعدام الثقة فيها وبالتالي عدم إمكانية التنفيذ عليها كمحل تنفيذ
افتراضي غير ملموس.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة التنظيم التشريعي للعمليات الافتراضية ووضع الضوابط والآليات القانونية
اللازمة لتدعيم الثقة فيها، على نحو يزيل أو يقلل إلى حد كبير كافة المخاطر المتعلقة بها.
إذ كما تتطور وسائل التقنية الحديثة من حولنا سيكون حتماً على النظم والتشريعات القانونية
أن تتطور هي الأخرى تبعاً لذلك لتكون قادرة على مواجهة كافة مستجدات العصر الرقمي
ومخرجاته كوسائل الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين وغيرها.

٢- كذلك نقترح ضرورة وجود نظام فعال لفض المنازعات المتعلقة بهذه العملات
وبالمعاملات التي تتم من خلالها وبما يتفق وطبيعة هذه العملات اللامركزية. بحيث يتم
تزويد منصات العملات الرقمية الافتراضية بنظام لا مركزي للقضاء والتقاضي الذكي
باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا البلوك تشين لحل المنازعات التنفيذية التي
قد تنشأ بسببها أو بمناسبة استخدامها في العالم الافتراضي اللامركزي. وهذا يقتضي تضافر
الجهود من كافة المهتمين بهذه الأموال والعملات الافتراضية بالتعاون فيما بينهم كل في
مجاله وتخصصه لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك- من قانونيين وتقنيين واقتصاديين
وغيرهم- من أجل تدعيم الثقة فيها ورفع كافة المخاوف والإشكاليات التي تثيرها أو
التقليل منها إلى حد كبير. وهو ما يجعلها عملة المستقبل بحق، ويجعلها مالا متقوماً
صالحاً للتنفيذ عليه كأداة للوفاء بحقوق المتعاملين بها.

٣- أدعو المشرعين العرب عموماً والمصري خصوصاً؛ لإضافة باب خاص- في قوانين
المرافعات والإجراءات المدنية أو في القوانين المتعلقة بتنظيم المعاملات والتجارة
الإلكترونية- يتعلق بتنظيم قواعد التنفيذ الجبري على الأموال الإلكترونية بمفهومها الواسع

مجلة البحوث الفقهية والقانونية * العدد الثامن والثلاثون * إصدار يوليو ٢٠٢٢م - ١٤٤٣هـ (١٠٧)

الذي يضم النقود الالكترونية والعملات الرقمية والعملات الافتراضية المشفرة. أو ينظمها في قانون خاص بها يتناول كافة الأحكام والقواعد التي تتناسب وطبيعتها المعقدة تقنيا ومعلوماتيا وقانونيا، وبما يوضح كيفية الحجز عليها، وطرقه وآلياته باستخدام وسائل التقنية الحديثة ووسائل الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين وغيرها من مخرجات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة وبما يتناسب وهذا النوع المستحدث من الأموال الافتراضية المشفرة التي فرضت وجودها في عالم المال والأعمال والتجارة.

أهم مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية العامة:

- ١ - أحمد مليجي: الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليها بآراء الفقه وأحكام القضاء، الجزء الأول، بدون ناشر أو تاريخ.
- ٢ - سيد أحمد محمود: أصول التنفيذ الجبري في قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني وفقاً لأحدث التشريعات وأحكام القضاء، دار الكتاب الجامعي، طبعة ٢٠١٥.
- ٣ - علي عبد الحميد تركي: الوجيز في مبادئ إجراءات التنفيذ الجبري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي معدلاً بالقانون ١٠ لسنة ٢٠١٤، دار الإمارات الحديثة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ٢٠١٦.
- ٤ - عبد الفتاح بيومي حجازي: حماية المستهلك عبر شبكة الإنترنت، دار الفكر الجامعي طبعة ٢٠٠٦.
- ٥ - صالح صالح (٢٠٠١). السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٦ - عاشور مبروك: التنفيذ الجبري في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- ٧ - محمد نور شحاته: التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق قانون الإجراءات المدنية الاتحادي ١١ لسنة ١٩٩٢، أكاديمية شرطة دبي ١٩٩٢.
- ٨ - محمد يحيى أحمد عطيه: مبادئ التنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري معدلاً بالقانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع المتخصصة.

- ٩- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم. (٢٠١٨). النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، منتدى الفقه الإسلامي.
- ١٠- أحمد عبد العليم العجمي: نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة ٢٠١٣.
- ١١- أحمد السيد لبيب إبراهيم: الدفع بالنقود الالكترونية " الماهية والتنظيم القانوني " دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٩.
- ١٢- أحمد القهوجي: مستقبل البيتكوين في مصر تناول القانوني ٢٠١٧ .
- ١٣- أحمد عدنان يوسف: العملات الافتراضية والمسار المجهول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج ٢٦، ع ١٤، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية ٢٠١٨ .
- ١٤- أحمد معبوط. (٢٠١٩). الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩.
- ١٥- أشرف توفيق شمس الدين. (٢٠١٩). مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩.
- ١٦- إسماعيل عبد عباس الجميلي. (٢٠١٩). إصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (١١٠)
الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل
٢٠١٩.

١٧- باسم أحمد عامر: العملات الافتراضية (البيتكوين أنموذجاً) ومدى توافقها مع
ضوابط النقود في الإسلام، بحث منشور بمجلة جامعة الشارقة للعلوم والدراسات
الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١ يونيو ٢٠١٩.

١٨- بندر بن عبد العزيز اليحيى. (٢٠١٩). العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها
الفقهية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة
الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩.

١٩- جمال الموساوي: "البيتكوين" عملة افتراضية تتوسع: مخاوف من تقويض سيادة
الدولة مالياً وأمنياً - مجلة الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث ٢٠١٨ .

٢٠- شريف محمد غنام: "محفظة النقود الإلكترونية" رؤية مستقبلية، دار الجامعة
الجديدة ٢٠٠٧.

٢١- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث. (يناير ٢٠١٧). النقود الافتراضية:
مفهومها وأنواعها وآثارها لمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ١.

٢٢- عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي. (٢٠١٨). التنظيم القانوني للعملات الرقمية
المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة
الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، قسم القانون الخاص.

٢٣- علي أحمد المهداوي، إسماعيل كاظم العيساوي: (٢٠١٩). أبعاد العملة
الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة
الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩.

مجلة البحوث الفقهية والقانونية * العدد الثامن والثلاثون * إصدار يوليو ٢٠٢٢ م - ١٤٤٣ هـ (١١١)

٢٤ - الرشيد بو عافيه : دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، بدون ناشر، ٢٠١٤.

٢٥ - معتز أبو جيب - أشرف هاشم: أنواع العملات الرقمية المشفرة، بحث مقدم لندوة العملات الإلكترونية - مجمع الفقه الإسلامي جده المملكة العربية السعودية والذي انعقد في الفترة من ٩-١١ سبتمبر ٢٠١٩.

٢٦ - محمد ربيع محمد صابر الحافي: (٢٠١٩). العملات الرقمية بين الشريعة والواقع، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩.

٢٧ - محمد جمال زرعين: العملة الافتراضية "Bitcoin": تكييفها القانوني وحكم التعامل بها،: مجلة العلوم القانونية، مج ٣٥، ٢٤، الناشر: جامعة بغداد - كلية القانون ٢٠٢٠.

٢٨ - محمد عيادة أيوب الكبيسي. (٢٠١٨). العملات المشفرة والمعممة: ماهيتها وضوابط التعامل بها، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

٢٩ - مراد بن صغر. (٢٠١٩). الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الافتراضية في الميزان، الشارقة، ١٦-١٧ إبريل ٢٠١٩.

٣٠ - محمد زكي شافعي: مقدمة النقود والبنوك، دار النهضة العربية ١٩٩٠.

محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين ((نموذجاً)) "دراسة وصفية تحليلية مقارنة" (١١٢)

٣١- منير ماهر أحمد- أحمد سفيان عبدالله- سهيل بن شريف: الكفاءة الاقتصادية لل عملات الافتراضية المشفرة: البيتكوين أنموذجاً، بحث منشور بمجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، جامعة مالايا- كوالالمبور العدد الأول، يونيو ٢٠١٨.

٣٢- مؤتمر اتحاد «المصارف العربية» بشأن ضرورة تطوير تشريعات للعملات الرقمية، والذي انعقد في الغردقة برعاية البنك المركزي المصري، وذلك في الفترة من ٦: ٨ مارس ٢٠٢٠.

٣٣- مايا نادر: " العملات الافتراضية .. تداولات قانونية مستقبلية أم فقاعة اقتصادية مارس ٢٠١٨.

٣٤- محمد سعدو الجرف: أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات " بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول ٢٠٠٣.

٣٥- معتز أبو جيب - أشرف هاشم: أنواع العملات الرقمية المشفرة، بحث مقدم لندوة العملات الإلكترونية - مجمع الفقه الإسلامي جده المملكة العربية السعودية والذي انعقد في الفترة من ٩-١١ سبتمبر ٢٠١٩.

٣٦- لامية طاله: العملة الافتراضية البيتكوين: Bitcoin المفهوم، الخصائص، والمخاطر على الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق للعلوم، ع١٦، جامعة زيان عاشور الجلفة ٢٠١٩.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. ACPR: Banque de France. (2014). Position de l'ACPR relative aux opérations sur Bitcoins en France.
2. Adam Hayes. (2017), What Factors Give Crypto currencies Their Value: An Empirical Analysis, university of Wisconsin, Department of economic.

3. Alexander Savelyev. (December 2015), CONTRACT LAW 2.0: «SMART» CONTRACTS AS THE BEGINNING OF THE END OF CLASSIC CONTRACT LAW, LAW SERIES, National Research University Higher School of Economics.
4. ANDREW NELSON. (FEBRUARY 2018), Crypto currency Regulation In 2018: Where The World Stands Right Now, bitcoinmagazine, Retrieved from: <https://bitcoinmagazine.com/articles/cryptocurrency-regulation-2018-where-world-stands-right-now>.
5. Antonio Sainz de Vicuña. (2010), ‘An Institutional Theory of Money’ in M. Giovanoli and D. Devos (Eds), International Monetary and Financial Law: The Global Crisis.
6. Arthur Nussbaum. (1937), Basic Monetary Conceptions in Law, Michigan Law Review, 35 (6).
7. Bank for International Settlements. (June 2018), V. Crypto currencies: looking beyond the hype. BIS Annual Economic Report, Retrieved from: <https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2018e5.htm>.
8. bank of England. (2010), Scottish and Northern Ireland banknotes, Retrieved from: <https://www.bankofengland.co.uk/banknotes/scottish-and-northern-ireland-banknotes>.
9. Bob Pisani. (June 2018), Bitcoin and ether are not securities, but some initial coin offerings may be, SEC official says. CNBC, Retrieved from: <https://www.cnbc.com/2018/06/14/bitcoin-and-ethereum-are-not-securities-but-some-cryptocurrencies-may-be-sec-official-says.html>.
10. Charles Proctor. (2005), Mann on the Legal Aspect of Money, Oxford University Press, 6th Ed.
11. Christian Pujalte. (2014), Conclusions du commissaire du gouvernement, Dans L’avocat et les juridictions administratives.
12. Christine Lagarde. (MARCH 2018), Addressing the Dark Side of the Crypto World. International Monetary Fund blog, Retrieved from: <https://blogs.imf.org/2018/03/13/addressing-the-dark-side-of-the-crypto-world/>.

13. Christine Lagarde. (November 2018), Winds of Change: The Case for New Digital Currency. International Monetary Fund, Retrieved from: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/11/13/sp111418-winds-of-change-the-case-for-new-digital-currency>.
14. Deutsche Bank Research. (2020), The Future of Payments: Part III. Digital Currencies: the Ultimate Hard Power Tool. Corporate Bank Research.
15. Douglas W. Arner; János Barberis; Ross P. Buckley. (2015), The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm?, University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper No. 2015/047.
16. Elwell & Murphy & Seitzinger. (2013), Bitcoin: Questions, Answers, and analysis of the legal issues. Congressional Research service.
17. European Banking Authority. (2014), EBA Opinion on 'virtual currencies', Author.
18. European Central Bank. (AUGUST 1998), REPORT ON ELECTRONIC MONEY, Frankfurt: European Central Bank
19. European Central Bank. (2015), Virtual Currency Schemes a Further Analysis, Author.
20. F.A. Mann. (1992), The Legal Aspect of Money, Oxford University Press; 5th Edition 5th Ed.
21. finma. (September 2017), FINMA closes down coin providers and issues warning about fake crypto currencies, finma, Retrieved from: <https://www.finma.ch/en/news/2017/09/20170919-mm-coin-anbieter/>.
22. Francine McKenna. (December 2017), Here's how the U.S. and the world regulate Bitcoin and other crypto currencies. Market Watch, Retrieved from: <https://www.marketwatch.com/story/heres-how-the-us-and-the-world-are-regulating-bitcoin-and-cryptocurrency-2017-12-18>.
23. Karl Olivecrona. (1957), The Problem of the Monetary Unit, Almqvist & Wiskell.
24. Jiang Xuping. (2003), Virtual currency impact on traditional financial activities. Financial electronic.

25. Henry Sidgwick. (January-June 1879), What is Money?, The Fortnightly Review, retrieved from: <https://www.utilitarian.net/sidgwick/by/187906--.htm>.
26. Leslie Shaffer. (March 2014), Bitcoin steps up from sandwiches to villas. cnbc, Retrieved from: <https://www.cnbc.com/2014/03/19/bitcoin-steps-up-from-sandwiches-to-villas.html>.
27. Jonna Caytas. (2017), Regulatory issues and challenges presented by Virtual currencies. Columbia business law review.
28. Joshua Baron, Angela O'Mahony, David Manheim & David Manheim. (2015), National Security Implications of Virtual Currency: Examining the Potential for Non-state Actor Deployment, Santa Monica, Calif: RAND Corporation.
29. Managing Regulatory Compliance and AML Risk in a Virtual Currency World, protiviti, retrieved from: <https://www.protiviti.com/CH-en/insights/managing-regulatory-compliance-and-aml-risk-virtual-currency-world>.
30. Maria Letizia Perugini, Paolo Dal Checco. (December 2015), Smart Contracts: a preliminary evaluation.
31. Martin Vejacka. (2017) Basic concepts about virtual currencies, Journal of Economy, Business and finance.
32. Max Raskin, (September 2016). The Law and Legality of Smart Contracts, Georgetown Law Technology Review, 304.
33. ROCHFELD, J. (2003). Monnaie électronique : Arrêté du 10 janvier 2003 portant, Paris : Revue Trimestrielle de Droit Civil.
34. Saleha Mohsin. (January 2018), Mnuchin warns against Bitcoin becoming the next 'Swiss bank account', Bloomberg, retrieved from: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-01-12/mnuchin-warns-against-bitcoin-becoming-next-swiss-bank-account>.
35. Serge LANSKOY. (January 2000), the legal nature of electronic money. ConBnque de France.
36. Shawn Bayern. (2014), Dynamic Common Law and Technological Change: The Classification of Bitcoin. Washington & Lee Law Review Online, 71.

37. Stefanie Bell. (2001), The role of the state and the hierarchy of money, Cambridge Journal of Economic.
38. Suhail Abboushi. (2017), Global Virtual Currency Brief Overview, Journal of Applied Business and Economics, 19 (6).
39. The Financial Crimes Enforcement Network. (March 2013), Application of Fin Cen's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies. The Financial Crimes Enforcement Network, Retrieved from:
<https://www.fincen.gov/resources/statutes-regulations/guidance/application-fincens-regulations-persons-administering>.
40. Yaya J. Fanusie & Michaela Frai. (February 018), To Evade U.S. Sanctions, Venezuela Launches the World's First National Crypto currency. Foundation for Defense of Democracies, Retrieved from:
<https://www.fdd.org/analysis/2018/02/23/to-evade-u-s-sanctions-venezuela-launches-the-worlds-first-national-cryptocurrency/>.

فهرس الموضوعات

٣٣ المقدمة
٣٤ أهمية البحث:
٣٤ إشكاليات الدراسة:
٣٥ أهداف البحث:
٣٦ خطة الدراسة:
٣٧ المبحث الأول: المفهوم والطبيعة القانونية للعملات الافتراضية.
٣٧ المطلب الأول: ماهية العملات الافتراضية وخصائصها
٤٩ المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية.
٥٠ الفرع الأول: موقف المؤسسات المالية الدولية
٥٢ الفرع الثاني: الموقف التشريعي من العملات الافتراضية
٦٩ المبحث الثاني: محل التنفيذ الافتراضي ((البيتكوين ونظائرها)).
٧٠ المطلب الأول: مخاطر العملات الافتراضية وانعكاساتها على صلاحيتها للتنفيذ.
٧٥ المطلب الثاني: نطاق محل التنفيذ على الأموال والعملات الافتراضية.
٩١ المطلب الثالث: آليات وضمانات التنفيذ على الأموال الافتراضية.
١٠٤ الخاتمة
١٠٤ أولاً: النتائج
١٠٦ ثانياً: التوصيات
١٠٨ أهم مراجع البحث
١١٧ فهرس الموضوعات